مصر تجمع 56.8 مليار دولار خلال 6 أشهر

محمد صبرى فى حوار مع «البورصجية»:

فرص واعدة فى البورصة قريباً

الاقتصاد المصرى فى منطقة «الاستقرار الحذر»

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٣
الأحد
١٩ ابريل ٢٠٢٦
٢ ذو القعدة ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

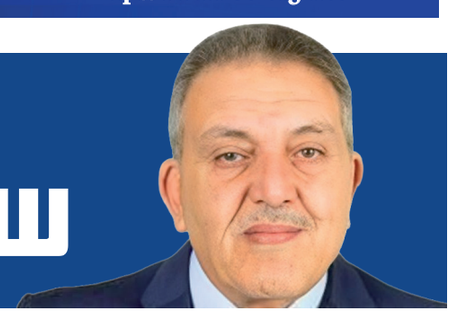

«أحمد الوكيل» لـ «البورصجية»:

سلاسل الإمداد تتحكم فى حركة الأسواق

أحلام خفض الفائدة تتبخر

«صبة غلاى» فى السوق العقارى

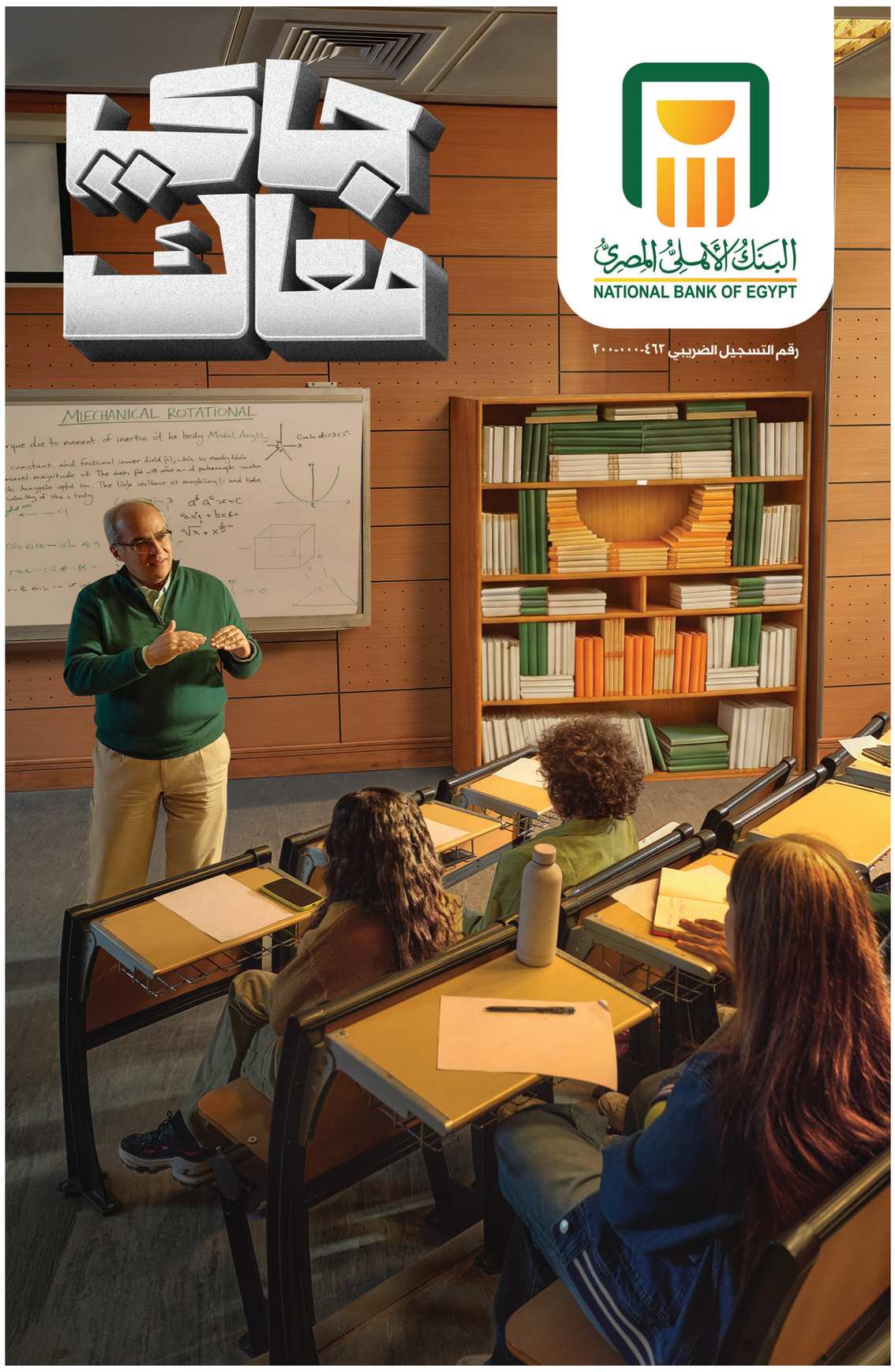

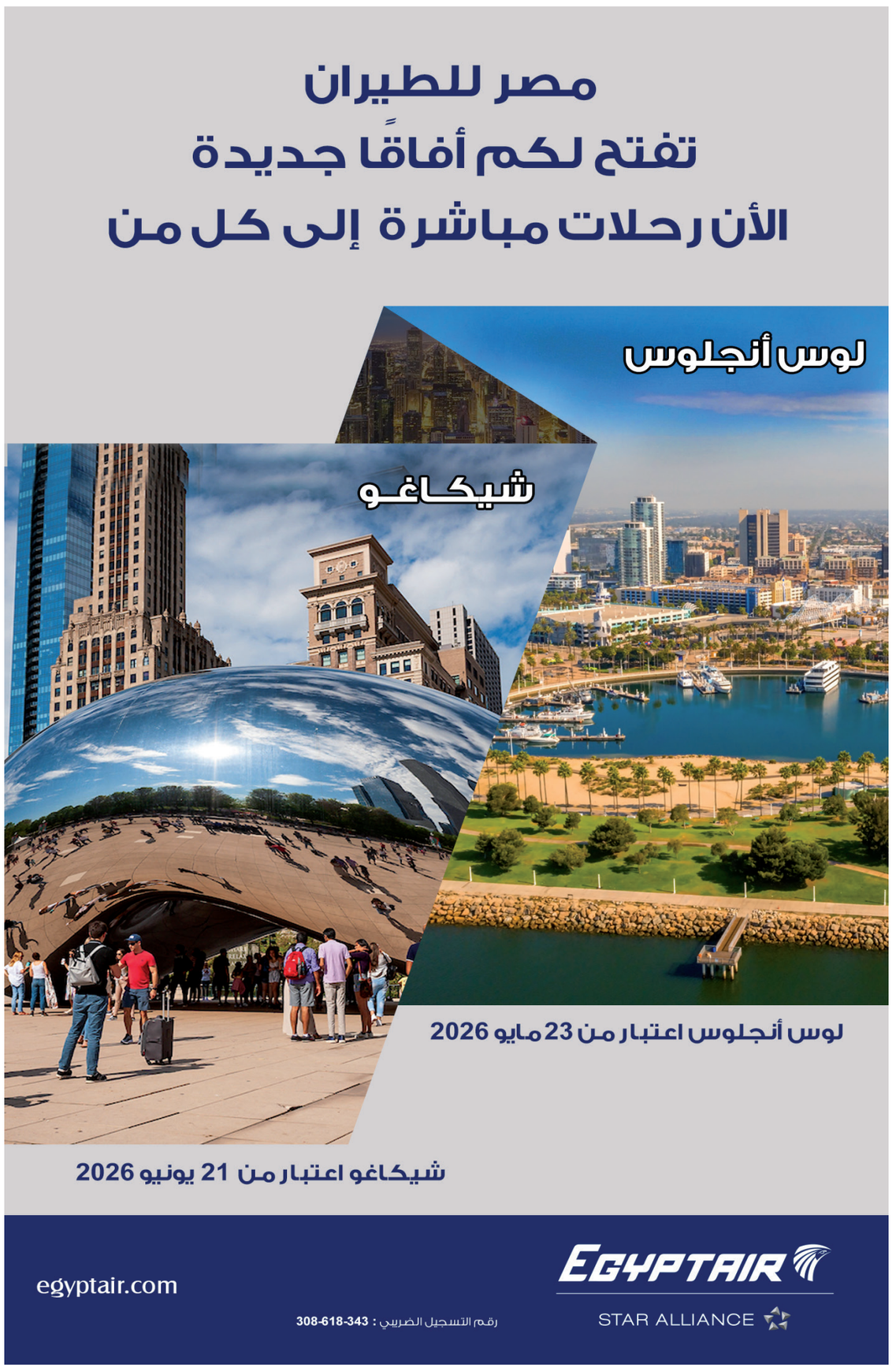

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«أحمد الوكيل» فى حوار مع «البورصجية»:

سلاسل الإمداد تتحكم فى حركة الأسواق

استقرار السوق المحلى نتيجة سياسات متكاملة

فى وقت تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية وتتداخل الأزمات الاقتصادية عالميًا، لم يعد الحديث عن «أزمة عابرة» كافيًا لوصف المشهد، بل بات العالم أمام مرحلة إعادة تشكيل شاملة لقواعد الاقتصاد الدولي. وفى قلب هذه التحولات، تتحرك مصر لإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية، وسط تحديات متزايدة تتعلق بسلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وضغوط الأسواق العالمية.

وفى هذا الإطار، يبرز دور اتحاد الغرف التجارية كأحد أهم أذرع ضبط السوق، من خلال التنسيق المستمر مع الحكومة ورصد حركة السلع ومستلزمات الإنتاج.

وفى حوار خاص مع «البورصجية»، يكشف أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، عن ملامح إدارة الأزمة، ورؤية الاتحاد للتعامل مع اقتصاد عالمى يتغير بوتيرة متسارعة.

أجرت الحوار- رباب الشاذلي:

الغرف التجارية تنسق يوميًا مع الوزارات لمتابعة حركة السلع

**** ما الفلسفة التى تديرون بها الأزمة داخل اتحاد الغرف التجارية؟**

نحن نعتمد على ثلاث ركائز أساسية: الهدوء فى اتخاذ القرار، والاعتماد على البيانات الدقيقة، وتجنب ردود الفعل المتسرعة. إلى جانب ذلك، هناك تنسيق مستمر مع الدولة والقطاع الخاص لضمان استقرار الأسواق وحماية المستهلك.

**** هل يمر الاقتصاد المصرى بمرحلة «امتصاص صدمات» أم «إعادة تشكيل»؟**

ما نشهده يتجاوز فكرة امتصاص الصدمات، فنحن أمام إعادة تشكيل شاملة للاقتصاد العالمي. سلاسل الإمداد تتغير، ومراكز الإنتاج يعاد توزيعها، وهو ما يفرض على مصر إعادة التموضع داخل هذا النظام الجديد.

**** هل تغير مفهوم الأمن الاقتصادي؟**

بالتأكيد، لم يعد الأمن الاقتصادى مقتصرًا على توافر السلع فقط، بل أصبح يشمل أمن الطاقة والغذاء واستمرارية سلاسل الإمداد، وكلها عناصر مترابطة تشكل الاستقرار الاقتصادي.

**** كيف تقيم استقرار السوق المحلى حاليًا؟**

الاستقرار الحالى ليس مؤقتًا، بل نتيجة سياسات متكاملة، منها مرونة سعر الصرف التى ساعدت على امتصاص الصدمات، لكن هذا الاستقرار يحتاج إلى دعم أكبر عبر زيادة الإنتاج المحلي.

**** كيف تُدار منظومة حماية الأسواق؟**

هناك غرفة عمليات تعمل يوميًا بالتنسيق مع الوزارات لمتابعة حركة السلع والمخزون الاستراتيجي، والهدف هو ضمان انسياب السلع ومنع حدوث أى اختناقات، دون التدخل المباشر فى السوق.

**** ما دور اللجنة العليا من الخبراء؟**

تقوم اللجنة بتحليل التطورات الجيوسياسية بشكل لحظي، وقياس تأثيرها على الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد وتكاليف الشحن، مع تقديم توصيات استباقية للحفاظ على استقرار السوق.

**** هل هناك إعادة هيكلة لمنظومة الاستيراد؟**

نعم، هناك توجه واضح لتنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على أسواق محددة، بهدف تقليل المخاطر وضمان استمرارية تدفق السلع.

**** ما أولويات السياسة الاقتصادية حاليًا؟**

الأولوية لمدخلات الإنتاج، من خلال تسريع الإفراج الجمركى وتبسيط الإجراءات، مع دعم الصناعات ذات التأثير الواسع لضمان استمرار النشاط الاقتصادي.

**** هل تحولت الإدارة الاقتصادية إلى «إدارة أزمات»؟**

الواقع يفرض نمطًا أكثر مرونة يعتمد على المتابعة اللحظية والقرارات الاستباقية، وليس فقط السياسات طويلة الأجل، لأن الأزمات أصبحت متسارعة ومتداخلة.

**** كيف يتم التنسيق مع الجهات الحكومية؟**

هناك تنسيق يومى مع وزارات التموين والاستثمار والزراعة، إضافة إلى اجتماعات دورية مع الشعب التجارية، بهدف توحيد الرؤى والتعامل السريع مع أى تحديات.

**** أين الحد الفاصل بين التنظيم والتدخل فى السوق؟**

نحن لا نتدخل إداريًا فى السوق، بل ندير الأزمة من خلال المعلومات والمتابعة، دون فرض أسعار أو تعطيل حركة التجارة.

**** هل السوق قادر على ضبط نفسه؟**

حتى الآن، لا توجد مؤشرات تستدعى تدخلات استثنائية، فالسوق يتحرك بشكل طبيعى وفق المتغيرات العالمية، مع استمرار المتابعة الدقيقة.

**** ما دور سلاسل الإمداد فى استقرار الأسعار؟**

أصبحت سلاسل الإمداد العامل الأكثر تأثيرًا فى الأسعار، وأى اضطراب عالمى ينعكس فورًا على السوق المحلي، لذلك نعمل على تنويع المسارات وتقليل الاعتماد على مصدر واحد.

**** هل تخلق الأزمة فرصًا جديدة؟**

بالتأكيد، الأزمات تكشف فرصًا، وهناك توجه لتعزيز الصادرات وإحلال المنتج المحلى محل الواردات، خاصة فى الأسواق الأوروبية والعربية والأفريقية.

**** هل يمكن أن تصبح مصر مركزًا لوجستيًا إقليميًا؟**

المقومات متوفرة، من موقع جغرافى وبنية تحتية، لكن التحدى يكمن فى كفاءة التشغيل وتطوير منظومة النقل وربط الموانئ بالمناطق الصناعية.

**** ما الخطر الأكبر الذى تراقبونه حاليًا؟**

الخطر الحقيقى ليس نقص السلع، بل اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وهو ما نعمل على مواجهته عبر تنويع المصادر وزيادة المخزون الاستراتيجي.

إعادة تشكيل الاقتصاد العالمى يفرض على مصر ترتيب أوراقها

أبرزها ارتفاع الحديد والأسمنت..

«أسعار الطاقة» تزيد أحمال الصناعات الثقيلة فى مصر

كتبت/ مروة أبو المجد

فى ظل تصاعد التوترات الإقليمية بين إيران وإسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، تواجه الصناعات الثقيلة فى مصر، وعلى رأسها الحديد والأسمنت، ضغوطًا متزايدة نتيجة الارتفاعات الحادة فى أسعار الطاقة عالميًا. ومع تزايد كلفة الوقود، أصبحت معادلة الإنتاج أكثر تعقيدًا، ما ينعكس بشكل مباشر على تكلفة التصنيع والقدرة التنافسية فى الأسواق المحلية والدولية.

وتكشف بيانات اقتصادية حديثة عن ارتفاع فاتورة واردات مصر من الوقود بنسبة ١٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، لتسجل نحو ٥,٥ مليار دولار، مقارنة بـ٤,٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ويعكس هذا الارتفاع تأثير التوترات الجيوسياسية على أسواق الطاقة العالمية، وهو ما يفرض أعباء إضافية على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، التى تعتمد بشكل رئيسى على الغاز والوقود فى عملياتها الإنتاجية.

فى هذا السياق، أكدت الحكومة المصرية أنها تتحرك بشكل استباقى لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة، رغم التحديات الراهنة. وأوضحت وزارة البترول والثروة المعدنية التزامها بزيادة الإنتاج المحلى وتوفير بيئة استثمارية مستقرة، بما يضمن استدامة الإمدادات.

وأشارت تقارير اقتصادية إلى تحركات حكومية لتأمين مصادر بديلة، من بينها التوسع فى استيراد الغاز والتعاون مع شركاء إقليميين، بهدف الحد من تأثير اضطرابات الأسواق العالمية.

من جانبه، أكد المهندس خالد هاشم، أن الدولة تعمل على توطين التكنولوجيا الصناعية وتعزيز كفاءة الإنتاج، خاصة فى قطاعات مواد البناء، بما يسهم فى تقليل التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.

وأضاف أن هناك توجهًا لدعم الاستثمارات فى الصناعات المغذية والمواد المستدامة، بما يقلل من الاعتماد على الواردات ويرفع كفاءة استخدام الطاقة داخل المصانع.

وعلى مستوى القطاع الخاص، تعكس تحركات الشركات الصناعية محاولات جادة للتكيف مع هذه التحديات، حيث ارتفعت استثمارات بعض شركات مواد البناء فى مصر إلى نحو ٥٠٠ مليون يورو، مع التوسع فى مشروعات إنتاجية تستهدف خفض الواردات بنحو ٣٥ مليون دولار سنويًا.

كما تسعى هذه الشركات إلى توجيه ما يصل إلى ٦٠٪ من إنتاجها للتصدير، فى محاولة لتعويض ارتفاع التكاليف وتعزيز العائدات.

ورغم هذه الجهود، يواجه مصنعو الحديد والأسمنت تحديات حقيقية، إذ تمثل الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج، ما يجعل أى زيادة فى أسعار الوقود تنعكس مباشرة على الأسعار النهائية.

وتشير تقديرات صناعية إلى أن استمرار هذه الزيادات قد يؤدى إلى تآكل هوامش الربح، وربما تقليص الطاقة الإنتاجية فى بعض المصانع، خاصة فى ظل المنافسة مع دول تتمتع بتكاليف طاقة أقل.

وامتد تأثير هذه الضغوط إلى السوق المحلي، حيث شهدت أسعار الحديد والأسمنت زيادات ملحوظة، انعكست بدورها على قطاع التشييد والبناء. وعلى صعيد التصدير، تواجه المنتجات المصرية تحديات إضافية فى المنافسة، نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة ببعض الأسواق المنافسة.

ويرى خبراء، أن هذه الأزمة تكشف بوضوح مدى ارتباط الصناعة المصرية بأسعار الطاقة العالمية، حيث تؤدى أى تقلبات فى أسواق النفط والغاز إلى تأثيرات مباشرة على الاقتصاد المحلي. وفى هذا الإطار، تتجه الدولة إلى تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، إلى جانب تحسين كفاءة الاستهلاك داخل المصانع.

لذا، فإن أزمة ارتفاع أسعار الطاقة تمثل اختبارًا حقيقيًا للصناعات الثقيلة فى مصر، بين ضغوط التكلفة وتحديات المنافسة. وبينما تواصل الحكومة جهودها لتأمين الإمدادات ودعم القطاع الصناعي، يبقى التحدى الأكبر فى قدرة المصانع على التكيف مع واقع جديد أصبحت فيه الطاقة العامل الأكثر تأثيرًا فى معادلة الإنتاج والتنافس.

العالم يتجه نحو موجة تضخم شديدة..

أزمة غلاء تضرب الغذاء

كتبت: ولاء النجار

تتزايد الضغوط على الاقتصاد العالمى فى ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية واستمرار النزاعات الدولية؛ ما أدى إلى موجة ارتفاعات متتالية فى أسعار الطاقة والغذاء، وسط مخاوف متنامية من دخول الاقتصاد العالمى مرحلة جديدة من التضخم المصحوب بتباطؤ النمو.

وتكشف المؤشرات الحالية عن ترابط واضح بين أسواق الطاقة والإنتاج الغذائي، بما يعزز من حدة الأزمة ويزيد من تعقيد المشهد الاقتصادى العالمي.

وأكد الدكتور مصطفى أبو زيد، مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية، أن تداعيات الحرب الجارية تمثل تهديدًا مباشرًا للاقتصاد العالمي، فى ظل اضطراب سلاسل الإمداد وتراجع إمدادات النفط والغاز.

وأوضح، أن هذه العوامل انعكست سلبًا على مستويات الإنتاج، فى وقت تتجه فيه التوقعات الدولية إلى خفض معدلات النمو نتيجة استمرار حالة عدم اليقين.

وأشار أبو زيد إلى أن الارتفاع الحاد فى أسعار الطاقة، خاصة الغاز، لعب دورًا محوريًا فى زيادة أسعار الغذاء عالميًا، نظرًا لارتباطه بصناعة الأسمدة، التى تُعد عنصرًا أساسيًا فى الإنتاج الزراعي. وأدى ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، ما انعكس فى النهاية على أسعار السلع الغذائية، ضمن سلسلة مترابطة تدفع نحو موجة تضخم عالمية.

وأضاف: أن التصريحات السياسية والاقتصادية المتلاحقة تزيد من تقلبات الأسواق، حيث تشهد الأسعار تحركات حادة صعودًا وهبوطًا خلال فترات قصيرة، وهو ما يفاقم من حالة عدم الاستقرار ويؤثر على قرارات الاستثمار.

ولفت إلى أن الأزمات الاقتصادية العالمية لا تؤثر على الدول بنفس الدرجة، إذ تستفيد بعض الدول المصدرة للطاقة من ارتفاع الأسعار، بينما تتجه دول أخرى لإعادة توجيه صادراتها أو تعزيز احتياطاتها الاستراتيجية، كما تفعل الصين فى سعيها لتأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز.

وأوضح الدكتور عمرو صالح، الخبير الاقتصادي، أن التوترات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط والنزاعات الدولية المستمرة تلقى بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة أدى أيضًا إلى زيادة تكاليف النقل والتأمين، ما يضاعف الضغوط على الأسواق.

وأكد أن ارتفاع أسعار الغذاء لا يرتبط فقط بزيادة تكاليف الإنتاج، بل يتأثر كذلك بارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد، خاصة فى المناطق الحيوية التى تمر عبرها نسبة كبيرة من تجارة الطاقة العالمية.

وأشار صالح إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمثل نقطة ارتكاز رئيسية فى إمدادات الطاقة العالمية، حيث يمر عبرها نحو ٢٠٪ من الإمدادات، ما يجعل أى تصعيد عسكرى فيها ينعكس بشكل مباشر على أسعار النفط والغاز، ومن ثم على معدلات التضخم عالميًا.

وأضاف: أن كل زيادة قدرها ١٠ دولارات فى سعر برميل النفط قد تؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًا بنسبة تتراوح بين ٠,٢٪ و٠,٤٪، وهو ما يعكس حساسية الاقتصاد العالمى تجاه تقلبات أسعار الطاقة.

وأشار إلى أن الشركات العالمية تواجه تحديات متزايدة بسبب اضطرابات سلاسل التوريد، ما يدفعها إلى اللجوء إلى بدائل إنتاج أعلى تكلفة، وهو ما ينعكس فى النهاية على المستهلك فى صورة ارتفاع الأسعار.

وفيما يتعلق بالسياسات الحكومية، أوضح صالح أن العديد من الدول بدأت فى تبنى إجراءات تقشفية تشمل خفض الإنفاق العام وتقليص الدعم، فى محاولة لاحتواء تداعيات الأزمات الاقتصادية المتكررة.

وحذرت كريستالينا جورجيفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، من أن استمرار الصراعات الحالية سيؤدى إلى زيادة معدلات التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادى العالمي.

وأكدت أن التوقعات السابقة كانت تشير إلى تحسن نسبى فى النمو، إلا أن التطورات الأخيرة غيرت هذه التقديرات نحو سيناريو أكثر تشاؤمًا.

وشددت على أن طول أمد الأزمة سيؤدى إلى تعميق التأثيرات السلبية على الاقتصاد العالمي، بينما قد يسهم انتهاء الصراع فى تقليل حدة الضغوط، دون أن يلغيها بشكل كامل.

وتعكس هذه التطورات ترابطًا عميقًا بين أسواق الطاقة والغذاء، حيث أصبحت أى صدمة فى أسعار الطاقة تنتقل سريعًا إلى مختلف القطاعات، لتضع الاقتصاد العالمى أمام تحدٍ مزدوج يتمثل فى احتواء التضخم والحفاظ على وتيرة النمو.

نائب رئيس مجلس إدارة البورصة فى حوار مع «البورصجية»:

فرص واعدة فى البورصة قريباً

طرح أسهم «المصرية للغزل» و انتقال شركتين من بورصة النيل الفترة المقبلة

فى ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، وتزايد اهتمام الأفراد بالاستثمار كأداة للتحوط من التضخم، تتجه الأنظار إلى دور البورصة المصرية فى جذب شرائح جديدة من المستثمرين، إلى جانب برنامج الطروحات الحكومية المرتقب.

يوضح محمد صبري، نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، فى حوار مع « البورصجية» ملامح المرحلة المقبلة، ويقدم رؤية متكاملة للاستثمار تبدأ من الأفراد وتنتهى بتعميق السوق.

اجرى الحوار: طه نبيل

الانتهاء من التعديلات فى هذا الموعد ومد ساعات التداول ضمن خطة التطوير

ما النصيحة التى توجهها لمستثمر جديد يبدأ بمبالغ بسيطة؟

أعتقد أن الخطوة الأهم لأى مستثمر جديد هى تحديد الهدف من الاستثمار ووضع خطة واضحة قبل البدء، بغض النظر عن حجم المبلغ. حتى إذا كان الاستثمار يبدأ بمبالغ بسيطة مثل ٥٠٠ أو ١٠٠٠ جنيه، فإن وجود رؤية واضحة يساعد على تحقيق نتائج أفضل على المدى الطويل. كما أن التعلم التدريجى واكتساب الخبرة مع الوقت يعدان عنصرين أساسيين فى نجاح أى تجربة استثمارية.

وهل يمكن للاستثمار المنتظم بمبالغ صغيرة أن يحقق عوائد مجزية؟

بالتأكيد، وقد أظهرت الدراسات ذلك بوضوح. قمنا بإجراء دراسة تغطى الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى أكتوبر ٢٠٢٥، وخلصت إلى أن الاستثمار المنتظم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه شهريًا يمكن أن يحقق نتائج متفاوتة بحسب الأداة الاستثمارية.

فعلى سبيل المثال، الاحتفاظ بالمبلغ دون استثمار كان سيؤدى إلى تراكم نحو ٢١٤ ألف جنيه، بينما كان الاستثمار فى أدوات مصرفية يحقق نحو ٦٠٠ ألف جنيه. فى المقابل، شهدت بعض الأصول مثل الذهب ارتفاعات كبيرة خلال هذه الفترة.

أما الاستثمار فى مؤشرات السوق فقد حقق عوائد قوية، وهو ما يؤكد أن الإستمرارية والانضباط فى الاستثمار يمثلان عاملًا حاسمًا يفوق فى أهميته حجم رأس المال.

فى ظل انتشار التوصيات الاستثمارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.. كيف يمكن للمستثمر التعامل معها؟

من المهم للغاية أن يتحلى المستثمر بدرجة كافية من الوعى والحذر. ليست كل التوصيات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعى دقيقة أو موثوقة، وبعضها قد يكون مرتبطًا بممارسات غير سليمة.

لذلك، أنصح دائمًا بالاعتماد على مصادر موثوقة، والتعامل مع الشركات المرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية، بالإضافة إلى ضرورة فهم طبيعة الاستثمار قبل اتخاذ أى قرار.

هل ترى أن التركيز على البورصة فقط كافٍ لتحقيق أهداف الاستثمار؟

فى الواقع، التنوع فى الأدوات الاستثمارية يعد من أهم أسس إدارة المخاطر. لا ينبغى أن يقتصر الاستثمار على البورصة فقط، بل يجب توزيع الاستثمارات بين عدة أدوات مثل الأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، صناديق الذهب، والودائع المصرفية.

هذا التنوع يساعد على تحقيق توازن فى العوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أى أداة بعينها.

كيف تقيمون تطور مشاركة المرأة فى سوق المال؟

شهدت الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة فى مشاركة السيدات فى الاستثمار، خاصة بين الفئات العمرية الأصغر، وهو ما يعكس تحسن مستوى الوعى المالي.

كما نحرص فى البورصة على دعم هذا التوجه من خلال برامج توعوية تستهدف جميع أفراد الأسرة، بهدف تصحيح المفاهيم وتعزيز ثقافة الاستثمار.

وما أبرز جهود البورصة فى نشر الثقافة المالية؟

نعمل حاليًا على إطلاق مجموعة من المبادرات التوعوية، تتضمن محتوى تعليمى مبسط يبدأ بشرح المفاهيم الأساسية مثل التضخم وأهمية الادخار، ثم يتدرج إلى شرح أدوات الاستثمار المختلفة، وصولًا إلى تمكين الأفراد من فهم القوائم المالية واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. والهدف هو بناء قاعدة من المستثمرين الأفراد القادرين على التعامل مع السوق بشكل واعٍ.

بالانتقال إلى تطوير السوق.. ما أبرز التعديلات المنتظرة؟

نعمل بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية على إدخال عدد من التعديلات التنظيمية، تشمل قواعد الشورت سيلينج، وصانع السوق، وموفر السيولة، ومن المتوقع الانتهاء منها خلال نحو شهر ونصف.

كما ندرس إدخال آلية "التنفيذ الذاتي"، والتى تعد من الأدوات المتقدمة المطلوبة من قبل المؤسسات الاستثمارية الكبرى، وهو ما سيسهم فى زيادة كفاءة السوق.

وماذا عن خطة مد ساعات التداول؟

مد ساعات التداول لا يزال ضمن خطة التطوير، ومن المتوقع تطبيقه بعد الانتهاء من إطلاق الأدوات المالية الجديدة، بما يساهم فى زيادة عمق السوق وتحسين مستويات السيولة.

ما آخر تطورات برنامج الطروحات الحكومية؟

برنامج الطروحات يمثل أحد المحاور الرئيسية لتعميق السوق، ومن المتوقع تنفيذ أولى الطروحات الحكومية خلال نحو ٦ أشهر.

كما أن بنك القاهرة أصبح قريبًا للغاية من إتمام إجراءات الطرح، إلى جانب الاستعداد لطرح أسهم الشركة المصرية للغزل والنسيج خلال فترة قريبة.

ومن المتوقع أيضًا انتقال شركتين من بورصة النيل إلى السوق الرئيسية، وهو ما يعكس تحسن أوضاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كيف ترى مستقبل البورصة المصرية؟

نرى أن هناك فرصًا واعدة، خاصة مع استمرار جهود التطوير المؤسسي، وإطلاق أدوات مالية جديدة، إلى جانب برنامج الطروحات الحكومية، وهو ما سيعزز من جاذبية السوق وقدرته على جذب استثمارات محلية وأجنبية خلال الفترة المقبلة.

زيادة ملحوظة فى استثمارات السيدات وإطلاق مبادرات توعوية

الاستثمار المنتظم فى مؤشرات السوق يحقق عوائد قوية

بعد صمودها أمام تداعيات الحرب..

البورصة المصرية تكسب ثقة الأجانب

كتب- طه نبيل:

شهدت البورصة المصرية أداءً لافتًا خلال الأسبوع الماضي، مدعومة بتحسن شهية المستثمرين الأجانب، تزامنًا مع إعلان هدنة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ما انعكس إيجابًا على السوق، حيث ارتفعت القيمة السوقية بنسبة ٤,٤٪ لتصل إلى نحو ٣,٤٢٦ تريليون جنيه، محققة مكاسب تقارب ١٤٥ مليار جنيه.

إلا أن هذا التحسن يظل هشًا فى ظل التطورات المتسارعة، إذ أعادت مؤشرات فشل المحادثات وتصاعد التوترات الجيوسياسية المخاوف إلى الأسواق العالمية، خاصة مع الارتفاع الحاد فى أسعار النفط، وهو ما يمثل صدمة جديدة للاقتصاد العالمي.

وتكمن أبرز مصادر القلق فى تهديد إمدادات الطاقة، حيث تشير التقديرات إلى احتمالية فقدان ما يصل إلى مليونى برميل نفط يوميًا، فى حال استمرار اضطراب حركة الشحن عبر مضيق هرمز، ما يضغط على تكاليف الإنتاج ويزيد من معدلات التضخم عالميًا.

واستطلعت «البورصجية» آراء خبراء سوق المال حول مدى تأثير عودة الحرب على البورصة المصرية، خاصة على قطاع البتروكيماويات.

مرونة السوق المصرى رغم التوترات

من جانبها، رأت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، أن التوترات الجيوسياسية الحالية تختلف عن الفترات السابقة، موضحة أن عودة المستثمرين الأجانب للسوق المصرى لم تكن نتيجة انتهاء التوترات، بل نتيجة ثقة فى كفاءة السوق.

وأضافت أن السوق المصرى أثبت قوته خلال الأزمات، حيث تمكن من الصمود أمام التوترات، حتى تلك التى حدثت خلال فترات الإجازات الأخيرة، مشيرة إلى وجود صافى شراء للأجانب قبل الإجازة، وهو ما يعكس ثقة واضحة.

وأكدت أن عودة الأجانب ليست بسبب الهدنة، ولكن لأن السوق أثبت كفاءة فى إدارة الأزمات، وأصبح يمثل بيئة آمنة نسبيًا للاستثمار، ما يجعله قبلة للمستثمرين العرب والأجانب، ونقطة جذب لنقل الاستثمارات إليه.

وأوضحت أن المرحلة الماضية تختلف عن المرحلة المقبلة، حيث أظهر السوق قدرة كبيرة على التعامل مع الضغوط، خاصة فى ظل خروج الأموال الساخنة، إذ نجح فى إدارة تلك المرحلة بكفاءة، من خلال توفير السيولة وسهولة دخول وخروج المستثمرين دون أزمات.

وأضافت أن المؤسسات المصرية لعبت دورًا مهمًا فى استيعاب عمليات البيع، وإدارة السوق بكفاءة عالية، وهو ما ساهم فى الحفاظ على استقراره.

وأشارت إلى أن السوق يضم عددًا من الشركات القوية، خاصة فى قطاع الأسمدة، لافتة إلى وجود شركات تحقق نموًا قويًا فى الأرباح، مع توزيعات مجزية، وهو ما يعزز جاذبية السوق.

كما لفتت إلى أن بعض الشركات تمكنت من التكيف مع أزمة الغاز، عبر إعادة هيكلة مصادرها والاعتماد على بدائل، إلى جانب وجود اتفاقيات جديدة لتوفير إمدادات من مصادر أخرى، وهو ما يعكس قدرة الشركات على امتصاص الصدمات.

وأكدت أن السوق خلال الفترة المقبلة سيشهد أداءً مختلطًا، خاصة خلال الربع الثانى من العام، فى ظل العمل على عدة ملفات من شأنها زيادة عمق السوق وتعزيز جاذبيته.

رؤية فنية لحركة السوق

ومن جانبها، رأت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن البورصة المصرية تسير خلال الفترة الحالية بطريقة فنية بحتة، حيث تستجيب بشكل أساسى لنتائج الأعمال والتوزيعات النقدية والعينية.

وأوضحت أن هناك تساؤلات لدى المتعاملين مع بداية شهر تداول جديد، خاصة مع عودة المؤسسات إلى الشراء مرة أخرى، لاسيما المؤسسات المحلية التى تستحوذ على نحو ٨٥٪ من إجمالى تداولات السوق، وهو ما يدعم صعود المؤشرات بشكل تدريجي.

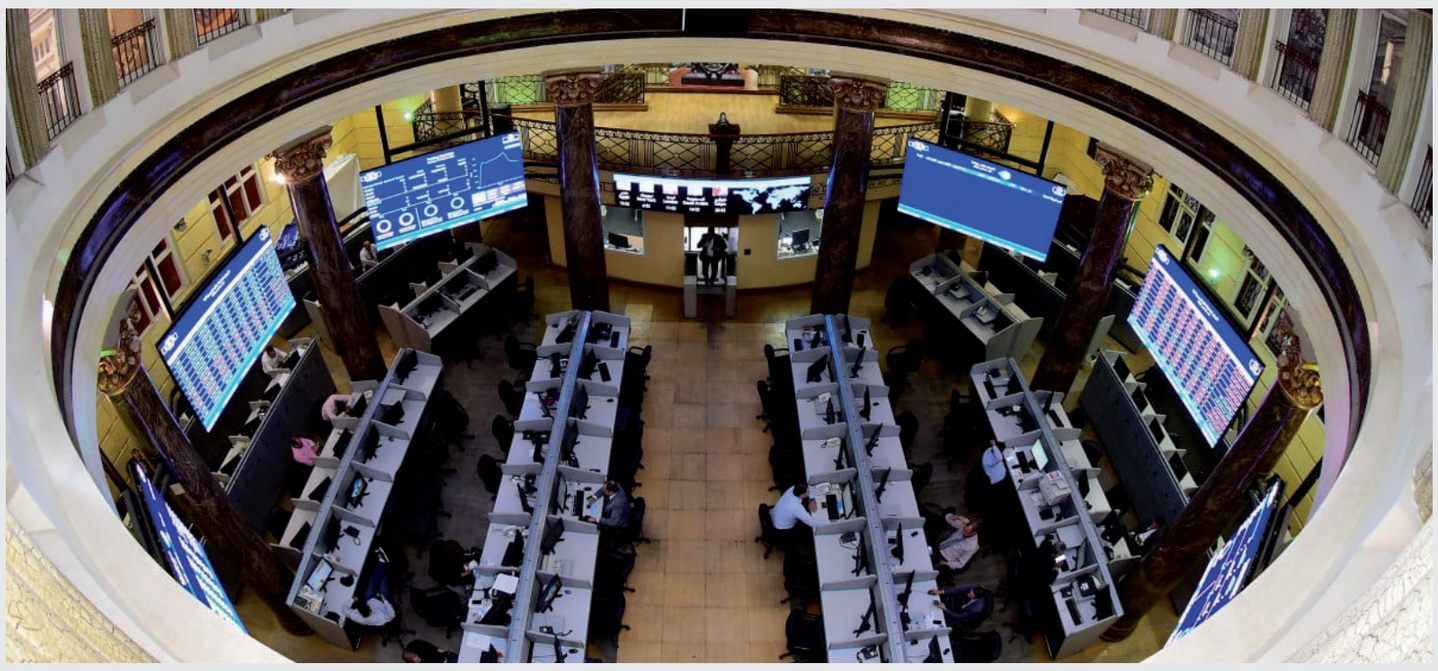

وأضافت أن المؤشر الرئيسى يتحرك حاليًا قرب مستوى ٤٩ ألف نقطة، بينما يتداول مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة قرب مستوى ١٣ ألف نقطة، وهو ما يؤهل المؤشرات لمواصلة رحلة الصعود.

وأشارت إلى أن بعض المتعاملين يميلون إلى تخفيف مراكزهم خلال فترات الإجازات، مثل عطلات نهاية الأسبوع أو الأعياد، نتيجة حالة القلق، على أن يعاودوا الشراء مرة أخرى وفقًا لمؤشرات التحليل الفني.

وأوضحت أنه مع وصول المؤشر إلى مستويات ٤٩ ألف نقطة، واستهداف ٤٩,٥ ألف ثم ٥٠ ألف نقطة، قد تظهر بعض عمليات جنى الأرباح من قبل المستثمرين الذين كونوا مراكز عند مستويات سعرية منخفضة.

وأكدت أن الأسهم التى ستحظى باهتمام أكبر هى تلك التى تحقق نتائج أعمال قوية وتقدم توزيعات نقدية وعينية جيدة، مشيرة إلى أن هذه الفرص متاحة فى عدة قطاعات، من بينها البنوك، والبتروكيماويات، والعقارات، ومواد البناء، خاصة الأسمنت.

وأضافت أن الاتجاه الحالى فى السوق يركز على الأسهم ذات التوزيعات المرتفعة، مع وجود مقارنات مستمرة بين الشركات داخل نفس القطاع وفقًا لنتائج الأعمال والتوزيعات.

وأكدت أن تأثير الحروب يكون قويًا فى بدايته، لكنه يتراجع مع الوقت مع تعود الأسواق، كما حدث فى أزمات سابقة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية أو حرب غزة، حيث يتحول تركيز المستثمرين لاحقًا إلى نتائج الأعمال والتحليل الفني.

وأضافت أن السيولة وتحركات المؤسسات تظل العامل الأهم فى دعم أداء السوق، بينما تظل أخبار الحرب عاملًا مؤثرًا لكن بدرجة أقل مع مرور الوقت.

وأوضحت أن تحركات المؤسسات قد تدفع بعض المستثمرين الأفراد إلى تقليدها، سواء فى تقليص المراكز أو زيادتها، مشيرة إلى أن الأسعار الحالية فى السوق تُعد جاذبة، مع وجود مستويات دعم قوية تدفع المستثمرين لتكوين مراكز شرائية.

تحذيرات من تداعيات استمرار الحرب

ومن جانبه، قال مينا رفيق، خبير أسواق المال، إن استمرار الحرب لفترة أطول من شأنه أن يزيد من التأثيرات السلبية على النشاط الاقتصادى العالمى وحركة التجارة العالمية، حيث تؤدى التوترات إلى تراجع سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النفط، خاصة مع احتمالات غلق مضيق هرمز.

وأضاف أن ذلك سينعكس فى صورة ارتفاع معدلات التضخم عالميًا، وهو ما قد يلقى بظلاله على قرارات البنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية، والتى قد تتجه نحو التشديد، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع المصروفات التمويلية على الشركات.

وأشار إلى أن هذه التطورات تتزامن مع تراجع حجم المبيعات نتيجة انخفاض الطلب، فى ظل الضغوط التضخمية، وهو ما يشكل ضغطًا إضافيًا على أداء الشركات.

وأوضح أنه رغم هذه التحديات، قد تلجأ بعض الشركات إلى زيادة حجم التصدير، مستفيدة من تراجع العملة المحلية، وهو ما يساهم فى تعزيز قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية.

وأضاف أن هناك بعض القطاعات التى قد تستفيد من هذه الأوضاع، مثل قطاع الطاقة والبتروكيماويات، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، بما يدعم هوامش الربحية.

وأكد أن العامل الأهم فى بعض القطاعات، خاصة قطاع الأسمدة، يتمثل فى تأمين إمدادات الغاز، نظرًا لاعتماد هذه الصناعة بشكل رئيسى عليه، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار اليوريا العالمية يدعم أداء الشركات العاملة فى هذا القطاع، رغم التحديات المرتبطة بالطاقة.

«وقف حال» شركات السمسرة.. البيع أو التصفية

كتب- أحمد عبدالمنعم:

علمت «البورصجية»، أن العديد من شركات السمسرة فى الأوراق المالية طلبت من الهيئة العامة للرقابة المالية، وقف النشاط بشكل مؤقت نظرًا لتعرضها إلى خسائر كبيرة بالإضافة إلى فشلها فى بيع الشركة لمستثمرين خاصة وأن هذه الشركات لا تستطيع توفيق أوضاعها وفقًا لشروط الهيئة ما أدى إلى أيقاف الأنشطة المتخصصة مثل الشراء والبيع فى ذات الجلسة أو الشراء الهامشي.

وأشارت المصادر إلى أن الفترة الماضية نجحت شركة سمسرة عريقة بمنطقة وسط البلد فى بيع الشركة لمستثمر فى صفقة بلغت قيمتها ٥ ملايين جنيه إلا أنه رغم عملية الأستحواذ لم يتم توفيق أوضاع الشركة حتى الآن.

وأوضحت المصادر أن المستثمر الذى قام بشراء الشركة لا يمتلك مقومات إدارة شركات السمسرة ولكن الصفقة تمت حتى يكون هو المستفيد الأول من عمليات التداول حيث يمتلك محفظة مالية كبيرة وبالتالى يوفر قيمة العمولات التى يدفعها على العمليات المالية.

وكان تحالفاً من المستثمرين الأفراد بقيادة جيهان منير أتم اتفاقه للاستحواذ على شركة وديان لتداول الأوراق المالية، فى صفقة بلغت قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه، بعد منافسة مع الشريك أحمد طارق خليل.

وبموجب الصفقة، يحصل عونى عبد العزيز على نحو ٣,٦ مليون جنيه مقابل بيع حصته البالغة ٨٠٪ من رأسمال الشركة، فى خطوة تستهدف التخارج الكامل من نشاط السمسرة والبورصة.

يذكر أن الهيئة العامة للرقابة المالية أصدرت قرارات تُلزم شركات السمسرة بألا يقل الحد الأدنى لرأس المال عن ١٥ مليون جنيه، وكذلك رفع الحد الأدنى لحقوق الملكية إلى ١٥ مليون جنيه بدلاً من ٥ ملايين، ما دفع عددًا من الشركات إلى البحث عن مستثمرين جدد أو دراسة خيارات التخارج.

التثبيت «حل وسط» عند المؤسسات والبنوك الدولية..

أحلام خفض الفائدة تتبخر

كتبت- منال عمر:

عدلت بعض مؤسسات والبنوك الدولية توقعاتها لتحركات البنك المركزى لخفض سعر الفائدة خلال ٢٠٢٦ بسبب استمرار حدة الصراع بين أمريكا وإيران على منطقة الشرق الأوسط.

ورجحوا إبقاء المركزى على سعر الفائدة خلال ٢٠٢٦ بدلا من توقعات سابقة بخفض يصل إلى ٦٪ تحت ضغط تسارع معدل التضخم بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد وضغط ارتفاع الدولار وزيادة أسعار النفط بسبب الحرب.

فى أول رد فعل للصراع الأمريكى الإيرانى أبقى البنك المركزى على سعر الفائدة دون تغيير فى اجتماعه الأخير مطلع الشهر الجارى عند ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض.

وقال المركزى أن فضل تعليق قرار خفض سعر الفائدة (سياسة نقدية مرنة) مع اعتماده سياسة الحذر والترقب لتبعات التوترات الجيوسياسية الدولية على التضخم.

جاء قرار المركزى بعد أن خفض سعر الفائدة ٨,٢٥٪ على ٦ مرات بداية من أبريل ٢٠٢٥ إلى ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض.

جولد مان ساكس

عدل بنك جولدمان ساكس توقعاته لسياسة البنك المركزى المصرى بشأن سعر الفائدة خلال ٢٠٢٦ وسط ارتفاع مخاطر التضخم بسبب تصاعد الحرب الأميركية الإيرانية.

ورجح إبقاء المركزى على سعر الفائدة دون تغيير خلال العام الحالى بدلا من خفض لسعر الفائدة بإجمالى قدره ٥٪ بحلول نهاية ٢٠٢٦.

كان معدل التضخم على مستوى مدن مصر تسارع إلى ١٥,٢٪ فى مارس الماضى مقابل ١٣,٤٪ فى فبراير بسبب زيادة أسعار السلع على إثر ارتفاع أسعار البنزين والسولار.

دويتشه بنك

عدل دويتشه بنك توقعاته السابقة لخفض المركزى لسعر الفائدة بين ٥ و٦٪ إلى ٢٪ خلال ٢٠٢٦ على أن تبدأ فى النصف الأخير من العام الجارى بعد تصاعد مخاطر الحرب بالمنطقة وسط الحرب الأمريكية الإيرانية.

ويرى البنك لضرورة تحرك المركزى لرفع سعر الفائدة تجنبا لمخاطر تآكل العائد الحقيقى على الجنيه المصرى وسط زيادة معدل التضخم.

ويرى دويتشه بنك الألمانى أن الحاجة المحتملة لعودة البنك المركزى المصرى إلى دورة تشديد نقدى لا تزال غير مطروحة للنقاش بشكل كافٍ فى الوقت الراهن رغم تآكل القيمة الحقيقية للجنيه.

أكد المركزى فى بيانه الأخير أنه فضل تعطيل السياسة النقدية المرنة التى تقوم على خفض سعر الفائدة ودعم النمو إلى اعتماد سياسة الترقب والانتظار.

وأوضح البنك أن التضخم أصبح عرضة لمخاطر تصاعدية» فى ضوء النزاع وارتفاع «تأثير إجراءات ضبط الأوضاع المالية على التضخم» عن المتوقع.

فيتش سوليوشنز

رجحت فيتش سوليوشنز التابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتمانى إبطاء البنك المركزى لوتيرة خفض سعر الفائدة بسبب ضغوط ارتفاع أسعار النفط.

كما قد تؤدى تدفقات رؤوس الأموال الخارجة إلى ارتفاع عوائد سندات الخزانة حيث أداء البنوك يستفيد عموماً من ارتفاع أسعار الفائدة.

كان المركزى ألمح فى تقريره الأخير للسياسة النقدية صعوبة الوصول للتضخم المستهدف على أساس متوسط ما بين ٣ و٩٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦ بسبب الصراع بالمنطقة.

ستاندرد آند بورز

رجحت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني، أن يؤدى تأثير تقلبات أسعار الصرف الأجنبى وارتفاع أسعار الطاقة إلى إبقاء البنك المركزى للتيسير النقدى معلقًا، مع وجود مخاطر لانعكاس السياسة النقدية إذا استمر النزاع لعدة أشهر أخرى.

فى ١٠ مارس، رفعت السلطات المصرية أسعار الوقود المحلية بنسبة تصل إلى ١٧٪، وهى أول زيادة منذ أكتوبر ٢٠٢٥.

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز ارتفاع معدل التضخم فى مصر من ١٣,٧٪ خلال العام المالى الحالى إلى ١٥,٨٪ فى العام المالى المقبل (٢٠٢٧/٢٠٢٦)، مدفوعًا بالتداعيات السلبية للتوترات الإقليمية.

وأشارت الوكالة، إلى أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران قد تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد المصري، من خلال ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية، بما يدفع معدلات التضخم إلى الصعود.

ورجحت الوكالة تراجع معدل التضخم إلى ١٠,٥٪ خلال العام المالى ٢٠٢٨/٢٠٢٧، قبل أن يتباطأ إلى ٨,٨٪ فى ٢٠٢٩/٢٠٢٨.

وتوقع صندوق النقد الدولى أن يسجل معدل التضخم بمصر ١٣,٢٪ خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٥-٢٠٢٦ على أن يتراجع إلى ١١,١٪ خلال العام المالى المقبل، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

المركزى يلمح إلى تعليق خفض الفائدة

أشار البنك المركزى إلى أن الصراع الإقليمى أدى إلى تحقق عدد من المخاطر الصعودية التى سبق التحذير منها، ما ساهم فى تعطيل المسار النزولى للتضخم.

وتتمثل هذه المخاطر فى صدمات أسعار الطاقة عالميًا، إلى جانب حالة العزوف عن المخاطر، والتى انعكست محليًا فى صورة تقلبات بسعر الصرف وإجراءات لضبط المالية العامة.

وبناءً على ذلك، أصبح مستهدف التضخم عند ٧٪ (±٢٪) بنهاية ٢٠٢٦ أكثر عرضة للضغوط، خاصة مع احتمالات استمرار التوترات لفترة أطول.

فى ضوء هذه المعطيات، قررت لجنة السياسة النقدية تعليق دورة التيسير النقدي، والاعتماد على نهج «الانتظار والترقب»، مع الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مستفيدة من وجود عائد حقيقى موجب يدعم السياسة النقدية التقييدية.

ويهدف هذا التوجه إلى ترسيخ توقعات السوق، واحتواء الضغوط التضخمية، وإعادة التضخم إلى مساره النزولى تدريجيًا.

وأكد البنك المركزى أنه سيواصل متابعة التطورات الاقتصادية والمالية عن كثب، مع التأكيد على استعداده لاستخدام كافة الأدوات المتاحة لتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

بنك مصر يرسم البسمة على وجوه 3500 طفل احتفالاً بيوم اليتيم

نظم بنك مصر ومؤسسته لتنمية المجتمع احتفالًا بيوم اليتيم فى ١٥ محافظة مصرية، وذلك استمرارًا لدوره الريادى فى خدمة المجتمع ودعم الفئات الأولى بالرعاية.

وشهدت الاحتفالات فى محافظتى القاهرة والجيزة مشاركة أكثر من ٦٠٠ طفل فى فعاليات متميزة أُقيمت بمتحف الطفل للحضارة والإبداع، حيث استمتع الأطفال بمجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية والفنية والألعاب التفاعلية، التى أُعدت خصيصًا لإدخال البهجة والسعادة إلى نفوسهم. وقد حضر الاحتفال الدكتور/ على الصعيدى نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، كما شارك موظفو البنك وأسرهم فى الفعاليات، وحرصوا على قضاء يوم ترفيهى مميز مع الأطفال وتقديم الهدايا العينية لهم، فى مشهد يعكس روح التطوع والانتماء.

كما تم تنظيم احتفالات مماثلة بالتزامن فى ١٣ محافظة أخرى، من بينها أسوان، الإسكندرية، الأقصر، الشرقية، البحر الأحمر (القصير والغردقة)، سوهاج، قنا، أسيوط، الإسماعيلية، ومدن القنال، البحيرة، المنيا، وبنى سويف، وذلك بالتنسيق مع فروع البنك المختلفة، ليصل إجمالى عدد الأطفال المستفيدين إلى نحو ٣٥٠٠ طفل، وهو ما يعكس حرص بنك مصر على الوصول إلى أكبر عدد من الأطفال فى مختلف أنحاء الجمهورية.

وصرّح الدكتور/ على الصعيدي، نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، بأن بنك مصر ومؤسسته يحرصان على تنظيم هذه الفعالية سنويًا بمشاركة موظفى البنك، بما يسهم فى تحقيق أثر إيجابى مستدام، مؤكدًا أن الأولوية تتمثل فى تنمية الإنسان ووضع رعاية الطفل على رأس الاهتمامات.

وأضاف أن البنك لا يقتصر دوره على تقديم الدعم المادي، بل يعمل على دعم وتمكين الأطفال بشكل متكامل بما يعزز فرصهم فى مستقبل أفضل.

ويؤمن بنك مصر بأهمية المسؤولية المجتمعية كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يحرص على تبنى وتنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية، بشكل مباشر وغير مباشر من خلال «مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع». وتشمل مجالات تركيز البنك الصحة، والتعليم، والتكافل الاجتماعي، إلى جانب دعم القرى الأكثر احتياجًا وتطوير المناطق الأولى بالرعاية، بما يسهم فى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

«اتحاد البنوك» يناقش آليات تطبيق التأمين الصحى الشامل مع المؤسسات المصرفية

نظم اتحاد بنوك مصر بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل ورشة عمل تعريفية بمحافظة أسوان، بمقر مركز تدريب البنك الأهلى المصري.

وشهدت فعاليات الورشة مشاركة ممثلى البنوك العاملة بمحافظات التطبيق، إلى جانب مشاركة نخبة من القيادات الفنية والطبية والمالية بالهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، حيث تم استعراض الجوانب التطبيقية للمنظومة، ونطاق الخدمات الطبية، وآليات الاستفادة منها، بما يسهم فى دعم جاهزية القطاع المصرفى للتعامل مع النظام بكفاءة ، ويأتى ذلك فى إطار حرص اتحاد بنوك مصر على تعزيز التكامل المؤسسي، وتوحيد الرؤى، وتبادل الخبرات، بما يسهم فى رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز ثقة المواطنين فى منظومة التأمين الصحى الشامل.

كما شارك فى فعاليات الورشة هناء يوسف، مدير عام قطاع الموارد البشرية بالبنك المركزى المصرى إلى جانب غادة صلاح، مساعد مدير عام اتحاد بنوك مصر .

وقد افتتح فعاليات الورشة أحمد الدمرداش، رئيس اللجنة الدائمة المشتركة للتأمين الصحى الشامل باتحاد بنوك مصر ورئيس مجموعة الأجور والمزايا بالبنك الأهلى المصري، والذى تولّى كذلك إدارة الجلسة .

جاء تنظيم الورشة انطلاقًا من قناعة مشتركة لدى الاتحاد والهيئة بأن نجاح أى منظومة قومية يتطلب فهمًا دقيقًا للواقع المؤسسي، وتحديد أهداف واضحة قابلة للقياس، إلى جانب بناء شراكات فاعلة مع مختلف القطاعات، وفى مقدمتها القطاع المصرفى، باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطنى وشريكًا محوريًا فى دعم الاستقرار الاجتماعى والمالي.

وتناولت الورشة عددًا من المحاور التفصيلية المرتبطة بتطبيق المنظومة، من بينها ضوابط الإعفاء المقررة لغير القادرين، والفئات التى شملتها التغطية رغم عدم تمتعها سابقًا بمظلة تأمينية شاملة، مثل أصحاب الأعمال وطلاب الجامعات، بما يعكس دور النظام فى سد فجوات تاريخية فى التغطية الصحية وتوفير حماية متكاملة لكافة شرائح المجتمع. كما تم استعراض آليات التعاقد مع مقدمى الخدمات الصحية المعتمدين من الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، إلى جانب تسليط الضوء على التطور الملحوظ فى حزم الخدمات الطبية التى ارتفع عددها إلى ٣٤٦٧ خدمة، مع استمرار تحديثها دوريًا.

كذلك تم توضيح إجراءات تسجيل المستفيدين من خلال وحدات ومراكز التسجيل، وآليات الحصول على الخدمات عبر الخط الساخن (١٥٤٣٣)، بالإضافة إلى نظم الإحالة بين مستويات الرعاية المختلفة، وسبل التواصل المباشر مع مسؤولى الهيئة لضمان سرعة الاستجابة ومعالجة أية تحديات قد تواجه المستفيدين من العاملين بالبنوك وأسرهم.

وتركزت المناقشات على الرد على الاستفسارات العملية وتوضيح الجوانب التنظيمية المرتبطة بتطبيق المنظومة، بما ساهم فى تعزيز وضوح الرؤية وتوحيد المفاهيم، ودعم التطبيق الفعّال لمنظومة التأمين الصحى الشامل داخل القطاع المصرفى.

وفى ختام فعاليات الورشة، أكد أحمد الدمرداش أن الاتحاد يضطلع بدور وطنى أصيل ونشط على مختلف المحاور التى من شأنها دعم جهود الدولة وتحقيق المصلحة العامة، انطلاقًا من إيمانه العميق بمسؤوليته المجتمعية كشريك رئيسى فى مسيرة التنمية الشاملة.

وأوضح أن الاتحاد لا يدّخر جهدًا فى دعم المبادرات والسياسات التى تستهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وفى مقدمتها منظومة التأمين الصحى الشامل، بما تمثله من ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مظلة حماية صحية مستدامة لكافة فئات المجتمع.

من 5 مصادر رسمية وبزيادة 11.2 مليار..

مصر تجمع 56.8 مليار دولار خلال 6 أشهر

كتبت- منال عمر

بحسب تقرير ميزان المدفوعات الصادر للبنك المركزى المصري، فإن إجمالى إيرادات مصر من المصادر الخمسة قفزت إلى نحو ٥٦,٨٤ مليار دولار (من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٥) مقابل ٤٥,٥٨ مليار دولار من الفترة المناظرة بزيادة ١١,٢٦ مليار دولار فى ٦ أشهر.

تتمثل مصادر من الخمس مصادر فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج والصادرات والسياحة وإيرادات قناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر.

وتراجع عجز حساب المعاملات الجارية بمصر ١٣,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالى الجارى على أساس سنوى إلى نحو ٩,٥ مليار دولار.

جاء تحسن عجز الحساب الجارى بدعم تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وارتفاع الإيرادات السياحية وحصيلة رسوم المرور بقناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة بدعم صفقة علم الروم البالغة ٣,٥ مليار دولار.

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٩,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالى الجارى على أساس سنوى إلى نحو ٢٢,١ مليار دولار.

عادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى التدفق فى شرايينها الرئيسية البنوك والصرافات بعد قرار البنك المركزى بتحرير سعر الصرف فى مارس ٢٠٢٤ والقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة.

تعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج أكبر مورد للبلاد من النقد الأجنبى وتعكس زيادة الثقة فى مرونة سعر الصرف الحالي.

ساهم ذلك فى ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لشراء العقارات بمصر بمعرفة غير المقيمين- المصريين العاملين بالخارج والأجانب- ارتفعت ٣٧٪ خلال النصف الأول من العام المالى الجارى على أساس سنوي.

الاستثمار الأجنبى المباشر

ارتفع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ٥٥٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى على أساس سنوى إلى ٩,٣ مليار دولار.

وأرجع التقرير ارتفاع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر إلى حصيلة صفقة علم الروم بالتعاون مع قطر.

قبل نهاية ديسمبر الماضى تسلمت مصر ٣,٥ مليار دولار من قطر مقابل تطوير أرض علم الروم المطلة على البحر الأحمر.

فى ٢٠٢٤ وقعت مصر على أكبر صفقة استثمارية مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير أرض رأس الحكمة المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

إيرادات السياحة

ارتفعت الإيرادات السياحية بمصر ١٧,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى على أساس سنوى إلى ١٠,٢ مليار.

كانت إيرادات السياحة شهدت قفزة خلال ٢٠٢٥ وزيادة الحجوزات خاصة مع الترويج لافتتاح المتحف المصرى الكبير.

إيرادات قناة السويس

ارتفعت إيرادات رسوم المرور فى قناة السويس ١٩٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى على أساس سنوى إلى نحو ٢,٢ مليار دولار، يبدأ العام المالى فى مصر أول يوليو.

هذا الارتفاع جاء بدعم زيادة الحمولة الصافية ١٦,١٪ إلى ٢٨٤ مليون طن، وارتفع عدد السفن العابرة ٥,٨٪ لتسجل نحو ٦,٧ ألف سفينة.

كانت إيرادات قناة السويس تلقت صفعة قوية خلال العام الماضى بسبب اضطرابات البحر الأحمر على إثر هجمات جماعة الحوثيين اليمنية على سفن الشحن العالمية للضغط على وقف الحرب الإسرائيلية على غزة.

حصيلة الصادرات

ارتفعت حصيلة الصادرات ١٢٪ إلى ٢٠,٨٩ مليار دولار لتستحوذ على ٣٦,٧٪ من إجمالى التدفقات.

ورغم ذلك ارتفع عجز الميزان التجارى بمصر ١٥,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالى الجارى على أساس سنوى إلى ٣١,٧٥ مليار دولار بسبب ارتفاع مدفوعات الاستيراد التى زادت ١٣,٩٪ إلى ٥٢,٦٥ مليار دولار.

وفى النهاية سجل ميزان المدفوعات الكلى الخاص بتعاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى عجزا بلغ ٢,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالى مقابل عجز قدره ٥٠٣ مليون دولار بنفس الفترة من العام المالى الماضي.

يصرف شهريًا لمدة 3 سنوات..

«ميدبنك» يطرح شهادة MID SMART بعائد سنوى متناقص

كشف ميدبنك عن طرح شهادة «ميد سمارت – MID SMART» بعائد سنوى متناقص يُصرف شهريًا ولمدة ثلاث سنوات. يبلغ العائد على الشهادة ٢٠,٥٪ فى السنة الأولى، و١٦,٥٪ فى السنة الثانية، و١٢,٥٪ فى السنة الثالثة، ويبدأ احتساب العائد من يوم العمل التالى لشراء الشهادة.

ويبلغ الحد الأدنى لشراء الشهادة ألف جنيه مصرى ومضاعفاتها، وبحد أدنى ٥٠ ألف جنيه مصري، وهى متاحة للعملاء الراغبين فى تعظيم العائد على الاستثمار من الأفراد الطبيعيين فقط.

يأتى ذلك فى إطار استراتيجية ميدبنك التى تستهدف تعزيز قيمة الاستثمارات للعملاء، وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبى احتياجات الأفراد الراغبين فى تعظيم عائد أموالهم، مع الحفاظ على مرونة وشفافية عالية فى إدارة المدخرات.

وتأتى شهادة «ميد سمارت – MID SMART» لتوفر فرصة استثمارية بعائد سنوى متناقص يُصرف شهريًا، بما يضمن تحقيق عوائد جذابة على مدى ثلاث سنوات مع الحد الأدنى للشراء للشهادة.

ويتيح البنك استرداد قيمة الشهادة بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الشراء كما يتيح ميدبنك الاقتراض بضمان الشهادة بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من قيمتها، وبمعدل عائد لا يقل عن ٢٪ فوق سعر العائد الفعلى المطبق على الشهادة بالإضافة إلى العمولات البنكية المقررة.

أكد محمود جمال، رئيس قطاع التجزئة المصرفية لميدبنك أن شهادة «ميد سمارت – MID SMART» تمثل نموذجًا متقدمًا للاستثمار الذكي، حيث تم تصميمها بصورة مبتكرة لصرف العائد شهريًا بشكل متدرج على أساس سنوى حيث يكون العائد مرتفع فى السنة الاولى و يقل سنويا مع مدة الشهادة ، بما يلبى تطلعات العملاء الراغبين فى تعظيم العائد على مدخراتهم بطريقة مرنة وآمنة. وقال: «هذه الشهادة تعكس التزامنا الدائم بتوفير منتجات مالية مبتكرة تجمع بين العوائد الجذابة وإدارة المخاطر بفعالية، بما يخدم مصالح العملاء على المدى الطويل».

وأضاف: «نلتزم فى ميدبنك بتعزيز قيمة الاستثمارات وتقديم حلول مالية متكاملة تواكب احتياجات السوق المتغيرة. ونسعى دائمًا لتطوير أدوات استثمارية تتيح للأفراد الاستفادة القصوى من مدخراتهم، مع ضمان الشفافية والمرونة فى التعامل، بما يجعل ميدبنك شريكًا موثوقًا فى رحلتهم نحو النمو المالى المستدام».

جدير بالذكر أن ميدبنك يواصل خططه للتوسع فى السوق المحلية عبر زيادة شبكة فروعه وماكينات الصراف الآلي، بالتوازى مع طرح منتجات وخدمات مصرفية متنوعة. كما يعمل البنك وفق استراتيجيته الجديدة الداعمة للتحول الرقمى والشمول المالي، التى تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

بعد تثبيت التصنيف الائتمانى عند «B/B»..

الاقتصاد المصرى فى منطقة «الاستقرار الحذر»

كتب: ياسر جمعه

فى لحظة اقتصادية شديدة التعقيد عالميًا، حيث تتقاطع الضغوط التضخمية مع تشديد السياسات النقدية وتزايد المخاطر الجيوسياسية، جاء قرار وكالة Standard & Poor's بتثبيت التصنيف الائتمانى لمصر عند مستوى B/B مع نظرة مستقبلية مستقرة، ليضع الاقتصاد المصرى فى منطقة يمكن وصفها بـ«الاستقرار الحذر»، وهى منطقة تعكس توازنًا دقيقًا بين قدرة الدولة على الصمود، واستمرار التحديات الهيكلية التى لم تُحسم بعد.

هذا القرار، فى جوهره، لا يحمل مفاجآت بقدر ما يعكس قراءة واقعية لأداء الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة، حيث نجح فى امتصاص صدمات متتالية، بدءًا من تداعيات جائحة كورونا، مرورًا بالأزمة الروسية الأوكرانية، وصولًا إلى موجات التضخم العالمية، دون أن ينزلق إلى تدهور حاد فى مؤشرات الاستقرار الكلي.

ويرى الخبير الاقتصادى باهر عبدالعزيز أن تثبيت التصنيف يعكس حالة يمكن وصفها بـ«الاستقرار تحت الضغط»، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصرى نجح فى الحفاظ على توازنه النسبى رغم التحديات، وهو ما يمنح المؤسسات الدولية قدرًا من الثقة فى مسار الإصلاح، لكنه لا يعكس تحسنًا جوهريًا فى الجدارة الائتمانية.

هذا التوازن الدقيق بين الاستقرار والتحديات يضع الاقتصاد المصرى فى منطقة وسطى، حيث تتعايش إشارات التحسن مع استمرار القيود الهيكلية، وهو ما يفسر بقاء التصنيف فى فئة الاستثمارات عالية المخاطر، رغم غياب أى مؤشرات على تدهور وشيك.

من زاوية أكثر عمقًا، يشير الدكتور خالد نجاتى إلى أن القرار لا ينبغى قراءته باعتباره تحسنًا أو تراجعًا، بل باعتباره إعادة تسعير للمخاطر، موضحًا أن المؤسسات الدولية باتت تنظر إلى مصر باعتبارها اقتصادًا قادرًا على إدارة التزاماته التمويلية حتى فى ظل ارتفاع مستويات الدين، وهو تحول مهم فى تقييم الجدارة الائتمانية.

ويعكس هذا الطرح تغيرًا فى فلسفة التقييم، حيث لم يعد حجم الدين هو العامل الحاسم، بل هيكله وطبيعة إدارته، خاصة فى ظل توجه الدولة نحو تنويع مصادر التمويل والاعتماد على أدوات أطول أجلًا، بما يخفف الضغوط قصيرة الأجل على السيولة.

وفى هذا السياق، يبرز توصيف مهم لطبيعة التحدى الذى يواجه الاقتصاد المصري، حيث لم يعد الحديث يدور حول أزمة ملاءة مالية، بقدر ما يتعلق بإدارة السيولة وتكلفتها، فى ظل بيئة عالمية تتسم بارتفاع تكلفة الاقتراض وتراجع السيولة الدولية، وهو ما يجعل إدارة الالتزامات المالية مسألة توقيت وكفاءة، أكثر منها مسألة قدرة على السداد.

ولا يمكن فصل قرار التثبيت عن التحسن النسبى فى تدفقات النقد الأجنبي، سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية أو دعم المؤسسات الدولية، وعلى رأسها International Monetary Fund، وهو ما ساهم فى تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، وإعادة قدر من التوازن إلى سوق الصرف.

وفى هذا الإطار، تؤكد الخبيرة المصرفية د. شيماء وجيه أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس نجاح الاقتصاد فى احتواء الضغوط قصيرة الأجل، دون أن يعنى ذلك تحقيق نقلة نوعية نحو مستويات تصنيف أعلى، وهو ما يعكس بدوره غياب مخاطر فورية للتدهور، مقابل استمرار الحاجة إلى إصلاحات أعمق.

كما لعبت سياسات البنك المركزى المصرى دورًا محوريًا فى هذا السياق، خاصة من خلال تبنى قدر أكبر من مرونة سعر الصرف، إلى جانب تشديد السياسة النقدية لمواجهة التضخم، وهى إجراءات ساهمت فى تعزيز مصداقية الإطار الاقتصادي، رغم تأثيرها الضاغط على النشاط الاقتصادى فى الأجل القصير.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات جوهرية تضغط على التصنيف الائتماني، فى مقدمتها ارتفاع أعباء خدمة الدين، واستمرار معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، إلى جانب حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، خاصة فى ظل الاعتماد النسبى على التمويل الخارجي.

هذه التحديات تفسر لماذا لا يزال التصنيف فى نطاق «B»، حيث تعكس هذه الفئة اقتصادًا قادرًا على الوفاء بالتزاماته، لكنه يظل معرضًا لتقلبات خارجية قد تؤثر على استقراره، وهو ما يجعل مسار التصنيف فى المستقبل مرهونًا بمدى قدرة الدولة على معالجة هذه الاختلالات الهيكلية.

وعلى مستوى الأسواق، يمنح قرار التثبيت قدرًا من الطمأنينة للمستثمرين، حيث يؤكد غياب مخاطر تدهور فوري، لكنه فى الوقت ذاته لا يوفر دفعة قوية لخفض تكلفة التمويل، وهو ما يعنى أن تأثيره الإيجابى يظل محدودًا فى المدى القصير.

فى المقابل، يوفر القرار للحكومة مساحة زمنية مهمة لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى دون ضغوط تصنيفية إضافية، وهو ما يضع مسؤولية أكبر على صانع القرار لتسريع وتيرة الإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بخفض الدين، وتعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة القدرة على توليد العملة الأجنبية بشكل مستدام.

ويمكن وصف المرحلة الحالية بأنها مرحلة «استقرار انتقالي»، حيث نجح الاقتصاد فى تجاوز مرحلة الصدمة، لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الاستدامة، وهو ما يجعل السنوات القليلة المقبلة حاسمة فى تحديد مسار الاقتصاد، سواء نحو تحسن تصنيفي، أو البقاء فى النطاق الحالي.

فى هذا السياق، يتفق الخبراء على أن أى تحسن مستقبلى فى التصنيف الائتمانى سيظل مرهونًا بتحقيق تقدم ملموس فى عدد من الملفات، أبرزها خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي، وتحقيق استقرار فى معدلات التضخم، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى جانب تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل.

فى المحصلة، لا يمكن النظر إلى تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر باعتباره إنجازًا كاملًا، ولا إخفاقًا، بل هو انعكاس دقيق لمرحلة اقتصادية انتقالية، نجحت فيها الدولة فى تحقيق قدر من الاستقرار، لكنها لم تصل بعد إلى نقطة التحول الحقيقية.

ويبقى التحدى الأكبر فى تحويل هذا الاستقرار إلى نمو مستدام قائم على الإنتاجية، وليس فقط على إدارة الأزمات، وهو ما سيحدد مستقبل الاقتصاد المصري، وموقعه فى خريطة الاستثمار العالمية خلال السنوات المقبلة.

استمرارية العمليات دون تعطيل..

«المصرف المتحد» يعيد إطلاق «ثمار» لتمويل المشروعات الصغيرة

كشف المصرف المتحد عن إعادة إطلاق منتج «ثمار» بحلته الجديدة لتمويل المشروعات الصغيرة فى مختلف القطاعات سواء الصناعية او التجارية او الخدمية دعما للتنمية المستدامة وتحفيزا للاستثمار والإنتاج.

ويتزامن إعادة إطلاق منتج «ثمار» مع الطفرة التى يشهدها قطاع المشروعات متناهيه الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، اذ تعكس أحدث المؤشرات الصادرة عن البنك المركزى المصرى لعام ٢٠٢٥ نموا استثنائيا فى محافظ تمويل هذا القطاع لدى البنوك، بما يؤكد الزخم المتصاعد والدور المحورى لهذا القطاع فى دعم الاقتصاد الوطني.

وفى هذا السياق، صرح طارق فايد – الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للمصرف المتحد – ان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد ركيزة أساسية فى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى المصرى نظرا لمساهمته الفعالة فى الناتج المحلى الإجمالى ودوره المحورى فى خلق فرص عمل، فضلا عن تعزيز مرونة الاقتصاد الوطنى وقدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية.

واكد ان استراتيجيه المصرف المتحد ترتكز على توجيه التمويل الى قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى القطاعات الصناعية والخدمية والانتاجية، بما يدعم تعميق التصنيع المحلي، ويعزز التكامل بين القطاعات المختلفة عبر تنميه وتعظيم سلاسل التوريد المحلية.

واوضح فايد ان المرحلة الحالية تتطلب ابتكار المزيد من الحلول التمويلية المرنة والتى تتوافق مع معايير الاستدامة الدولية بما يحقق تمكينا حقيقيا لهذا القطاع الواعد. الامر الذى يدعم الإنتاج المحلي، ويرفع الكفاءة التشغيلية، ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على الصعيد الاقليمى والدولي.

وأشار أن منتج «ثمار» يتماشى مع توجهات الدولة فى بناء ثقافة انتاجية لدعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الشمول المالي، وتحفيز بيئة الأعمال، بما يدعم مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف عمرو نصير – نائب العضو المنتدب – ان منتج «ثمار» يستهدف تقديم حزمه متكاملة من الحلول التمويلية المرنة، التى تمكن المشروعات الصغيرة من التوسع وتحديث البنية التكنولوجية ودعم تمويل المخزون الاستراتيجى والآلات والمعدات والسيارات التجارية، مع فترات سداد تصل الى ٥ سنوات، وبقيمه تصل الى ٧ ملايين جم.

وأوضح ان المنتج يسهم كذلك فى رفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية لتلك المشروعات، بما يعزز قدرتها التنافسية على المستويين المحلى والإقليمي، ويدعم جهود تعميق المكون المحلى عبر القطاعات الإنتاجية والصناعية.

بتأثير من توترات المنطقة..

«صبة غلاى» فى السوق العقارى

كتب - أدهم عبدالفتاح

شهدت الفترة الأخيرة تصاعدًا فى التوترات الجيوسياسية، على خلفية صراع بين الولايات المتحدة وإيران، وضرب اسرئيل للبنان وارتفاع أسعار الوقود وهو ما ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي، وامتدت تأثيراته إلى مختلف القطاعات، بما فى ذلك السوق العقاري.

وأكد عدد من المطورين العقاريين أن هذه التوترات لم تعد تأثيراتها محصورة فى نطاق جغرافى ضيق، بل أصبحت عاملًا مباشرًا فى تحريك الأسواق العالمية، خاصة مع انعكاسها على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد.

فى هذا السياق، قال إيهاب العبيدي، الرئيس التنفيذى لشركة راين للتطوير العقاري، إن الاضطرابات السياسية والنزاعات الدولية أدت إلى ارتفاع ملحوظ فى أسعار الوقود، ما انعكس بدوره على تكاليف الإنتاج والنقل، وبالتالى على أسعار السلع والخدمات. وأوضح أن الوقود يمثل عنصرًا أساسيًا فى الاقتصاد، وأى زيادة فى أسعاره تقود إلى موجة تضخمية تؤثر على مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع التشييد والبناء.

وأشار العبيدى إلى أن هذه الزيادات لا ترتبط فقط بعوامل العرض والطلب، بل تتأثر أيضًا بالقرارات السياسية والاستراتيجية للدول الكبرى، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين فى الأسواق العالمية.

ورغم هذه التحديات، شدد على أن السوق المصري، وخاصة القطاع العقاري، أظهر قدرة كبيرة على التكيف والصمود، مدعومًا بالطلب الحقيقى المستمر على العقارات، واعتبارها ملاذًا آمنًا للاستثمار فى ظل التقلبات الاقتصادية.

وقال المهندس علاء فكري، رئيس شركة بيت إيجيبت للتطوير العقاري، إن السوق العقارى شهد ارتفاعًا ملحوظًا فى الأسعار خلال الفترة الماضية، نتيجة مباشرة لزيادة تكاليف مدخلات البناء، وعلى رأسها الحديد والأسمنت، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والطاقة.

وأوضح أن هذه الزيادات جاءت مدفوعة بالتوترات الدولية، التى انعكست على أسعار المواد الخام عالميًا، ما دفع الشركات إلى إعادة تسعير وحداتها بما يتناسب مع التكاليف الجديدة. وتوقع استمرار موجة الارتفاعات خلال الفترة المقبلة، فى ظل استمرار الضغوط على سلاسل الإمداد وغياب مؤشرات واضحة لانخفاض الأسعار.

وأشار فكرى إلى أن حركة البيع والشراء تشهد حاليًا حالة من الحذر النسبي، حيث يتجه العملاء إلى دراسة قراراتهم بشكل أكثر دقة فى ظل ارتفاع الأسعار، مؤكدًا أن الطلب المحلى لا يزال يمثل المحرك الرئيسى للسوق، مع تراجع نسبى فى مشاركة المستثمرين الأجانب.

وأكد محمد حسام، رئيس قطاع المبيعات بشركة رين للتطوير العقاري، أن السوق العقارى المصرى يُعد من بين الأقوى عالميًا، بفضل اعتماده على الطلب الحقيقى طويل الأجل، ما يجعله أقل تأثرًا بالتقلبات السريعة.

وأوضح أن السوق لم يتأثر بشكل مباشر وسريع بالتوترات الجيوسياسية الأخيرة، مشيرًا إلى أن المطورين العقاريين فى مصر يعتمدون على استراتيجيات تحوط فعالة، تشمل تنويع مصادر التمويل وتقديم أنظمة سداد مرنة، وهو ما يعزز من قدرة الشركات على مواجهة الأزمات.

وأضاف أن هذه السياسات ساهمت فى الحفاظ على استقرار السوق واستمرار الطلب، رغم التحديات الإقليمية والدولية، مؤكدًا أن القطاع العقارى سيظل أحد أهم محركات النمو فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة.

رغم الضغوط الناتجة عن التوترات العالمية وارتفاع التكاليف، يواصل السوق العقارى المصرى إظهار قدر كبير من المرونة، مدعومًا بالطلب المحلى القوي، واستراتيجيات التحوط التى يتبناها المطورون، إلى جانب الدعم الحكومى المستمر، ما يعزز من قدرته على الاستمرار والنمو فى مواجهة التحديات.

انطلاق النسخة الخامسة من «The Investor» مايو المقبل

بالتعاون مع غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية، تنظم شركة "بلاك دايموند"، الشركة الرائدة فى مجال تنظيم المؤتمرات والمعارض، النسخة الخامسة من مؤتمرات «The Investor» يوم الثلاثاء الموافق ٥ مايو ٢٠٢٦ بفندق نايل ريتز كارلتون . القاهرة، تحت شعار (العقار المصري.. مصدر إلهام عالمى وبوابة للاستثمار).

يأتى المؤتمر انطلاقًا من أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع العقارى والمؤسسات المالية لتحقيق مستهدفات الدولة الخاصة بمضاعفة الرقعة المعمورة، ومن المقرر أن يشهد مشاركة وزارات الإسكان والمالية والاستثمار والشباب والرياضة والتنمية المحلية، وهيئات "المجتمعات العمرانية" و"الرقابة المالية" و"الاستثمار"، وشركة العاصمة الإدارية وصندوق التنمية الحضرية، وكذلك المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بجميع أنواعها.

وقال المهندس طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب وأمين عام المؤتمر ، إن السوق المصرية قوية تمتاز بوجود طلب حقيقى مدفوعة بنمو سكانى يتجاوز ١١٠ ملايين نسمة و٩٠٠ ألف زيجة سنويًا، مشيرًا إلى أنها تضم نحو ١٥,٥ ألف مطور عقاري، وهو رقم كبير يعكس حجم النشاط داخل هذا القطاع الحيوي.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى التنسيق بين الجهات الحكومية والمطورين لضمان استقرار السوق، ومواكبة تكاليف التنفيذ مع القدرة الشرائية للمستهلك، لافتًا إلى الحفاظ على زخم الطلب القوى بالسوق، يتطلب تنظيم المعروض بما يتناسب مع القوة الشرائية للمواطنين.

وأشار إلى أن الإنفاق على البنية التحتية خلال السنوات العشر الماضية تجاوز نصف تريليون دولار، ما جعل مصر تمتلك جاهزية حقيقية لاستقبال الاستثمارات الضخمة سواء المحلية أو الأجنبية، مشددًا على أن الاستثمار العقارى فى مصر هو الأعلى عائدًا مقارنة بنحو ١٥ إلى ٢٠ دولة أخرى.

وقال المهندس أحمد صبور، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "الأهلى صبور" وأمين عام مؤتمرات « the investor »، إنه يجب إعادة تقديم الفرص الاستثمارية بمصر وتسويقها، خاصة فى ظل ما تتمتع به من استقرار سياسى وأمني، فضلاً عن تنافسية أسعار الوحدات بها مع تغيرات سعر الصرف.

وأكد أن قطاع التطوير العقارى داعم أساسى للاقتصاد المصرى فى أوقات التحديات، إذ يساهم بـ ٢٠٪ من الدخل القومى المصرى ويوفر ٦ ملايين فرصة عمل، بالإضافة إلى تشغيل ١٠٠ صناعة، مضيفاً أن القطاع العقارى شهد طفرة كبيرة جداً خلال الـ١٠ سنوات الأخيرة، حيث يجرى العمل حاليًا على تنفيذ ٣٧ مدينة جديدة، منها ٢٠ مدينة تخطت نسب التنفيذ فيها معدلات عالية جداً، بينما بدأت أعمال التنفيذ فى الـ١٧ مدينة الأخرى.

«هايد بارك» تطلق Shore Residences فى «سى شور» برأس الحكمة

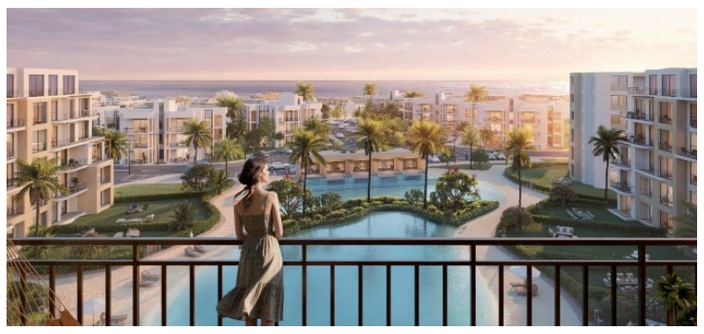

أطلقت شركة هايد بارك العقارية للتطوير، المرحلة الجديدة "Shore Residences" ضمن مشروع "سى شور" فى رأس الحكمة، وتُمثل المرحلة الجديدة من مشروع "سى شور" خطوة فارقة، حيث تضم وحدات سكنية بمساحات عملية ومبتكرة تلبى تطلعات الأفراد والعائلات، مع وحدات تبدأ مساحتها من ٦٣ مترًا مربعًا، تشمل شاليهات "ستاندرد" المكونة من غرفة نوم واحدة بمساحات ٦٢–٦٧ مترًا مربعًا، وشاليهات "سيجنتشر" بغرفتين بمساحات ٨٧–٩٠ مترًا مربعًا، وشاليهات "برايم" بمساحات ١٠٤–١٢١ مترًا مربعًا، مع إطلالات مباشرة على اللاجونز وإطلالات بحرية لبعض الوحدات. وتقع هذه المرحلة على ارتفاع ٣٣ مترًا فوق سطح البحر، وتضم ٦ مبانٍ سكنية (أرضى + ٥ أدوار) مصممة بعنايةً للاستمتاع الكامل بالإطلالات الطبيعية والاندماج مع البيئة المحيطة، كما تتضمن مساحات خارجية تشمل منطقة مخصصة لليوجا لتعزيز أسلوب حياة هادئ ومتوازن.

وتُطرح وحدات هذه المرحلة بأنظمة سداد مرنة تبدأ بمقدم ٥٪ وتقسيط يصل إلى ٨ سنوات، وهو ما يمثل استمرارًا لسياسة هايد بارك المعتادة فى تقديم حلول تمويلية مناسبة لعملائه. كما تتميز جميع الوحدات بالتشطيب الكامل بأعلى مستوى لضمان تجربة سكنية متكاملة منذ اللحظة الأولى.

وقال المهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير:"نعمل فى مشروع سى شور على تحقيق أهدافنا بشكل متوازن، حيث تجاوزت معدلات تنفيذ المشروع ٩٠٪، بما يعكس تحول المشروع إلى وجهة سياحية متكاملة، مع خطط للتسليم خلال عام ٢٠٢٦. ويؤكد هذا التقدم التزام هايد بارك العقارية للتطوير الدائم بالوفاء بمواعيد التسليم المتفق عليها، والسعى دائمًا لتسريع وتيرة التنفيذ كلما أمكن، بما يعزز مكانة الشركة على الصعيدين المحلى والإقليمي، مستفيدين من قاعدة عملائها الكبيرة فى الخليج." ويقع مشروع "سى شور" عند الكيلو ٢١٠ على طريق رأس الحكمة بموقع استراتيجى يتيح سهولة الوصول إلى القاهرة ومناطق الساحل الشمالى المختلفة، كما يبعد ٥٢ كلم عن طريق الضبعة، و٤ كلم عن مخرج مشروع فوكا، و٩١ كلم عن طريق العلمين الجديدة، و١٢٠ كلم عن طريق العلمين. وقد بيعت المرحلة السابقة، "ووتر سايد"، بالكامل خلال أسبوع الطرح فى صيف ٢٠٢٥.

«علاء فكرى»: الإيجار يعيد الحياة لملايين العقارات المغلقة

أكد المهندس علاء فكري، نائب أول رئيس لجنة التطوير العقارى بجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيتا للتطوير العقارى ، على أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بشأن طرح وحدات سكنية للإيجار الشهرى تأتى فى إطار جهود الدولة لتوفير سكن ملائم وكريم لشريحة كبيرة من المواطنين الغير قادرة فى التوقيت الحالى على تملك وحدات سكنية وذلك فى ظل ارتفاع اسعار العقارات وتأثر القوى الشرائية .

وأشار الى أن الايجار حل مثالى فى التوقيت الحالى لتلبية احتياجات شريحة كبيرة من المواطنين وللاستفادة من الوحدات المغلقة واعادة التوازن الى السوق العقارى ، لافتاً الى ان طرح الدولة وحدات بالإيجار يحفز ملاك الوحدات الغير مستغلة على تجهيزها وطرحها للايجار ومن ثم تحقيق وفرة فى المعروض تسهم فى تغطية الطلب الكبير فى السوق وتحقيق توازن فى الأسعار .

وتابع « كما يسهم ذلك فى تحفيز عدد أكبر من مالكى السيولة على شراء عقارات وتأجيرها لتحقيق عوائد استثمارية جاذبة بما يدفع بتنشيط السوق ورفع معدلات التنمية والتطوير « .

وأشار المهندس علاء فكرى الى طرحه مقترح فى وقت سابق لدفع السوق وتنشيط الايجار وهو أن تقوم الدولة بالزام الشركات العقارية بتسليم الوحدات كاملة التشطيب بما يضمن سرعة اشغال الوحدات او قيام ملاكها بتأجيرها .

وطالب المهندس علاء فكرى إما بالغاء الاعفاء الممنوح من الضريبة العقارية للوحدات الغير مشطبة المغلقة خاصة لمن يمتلك أكثر من وحدة بما يسهم فى الزام ملاك تلك الوحدات بتشطيبها والاستفادة من ملايين الوحدات التى تعد مخزوناً راكداً لايحقق جدوى استثمارية او مجتمعية بل واهدر استثمارات بالمليارات انفقتها الدولة فى مشروعات البنية الاساسية والخدمات لتحقيق تنمية بالمدن الجديدة .

«ديار للبناء والتطوير» تستهدف 3 مليار جنيه مبيعات خلال 2026

أكد المهندس علاء فكري، نائب أول رئيس لجنة التطوير العقارى بجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيتا للتطوير العقارى ، على أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بشأن طرح وحدات سكنية للإيجار الشهرى تأتى فى إطار جهود الدولة لتوفير سكن ملائم وكريم لشريحة كبيرة من المواطنين الغير قادرة فى التوقيت الحالى على تملك وحدات سكنية وذلك فى ظل ارتفاع اسعار العقارات وتأثر القوى الشرائية .

وأشار الى أن الايجار حل مثالى فى التوقيت الحالى لتلبية احتياجات شريحة كبيرة من المواطنين وللاستفادة من الوحدات المغلقة واعادة التوازن الى السوق العقارى ، لافتاً الى ان طرح الدولة وحدات بالإيجار يحفز ملاك الوحدات الغير مستغلة على تجهيزها وطرحها للايجار ومن ثم تحقيق وفرة فى المعروض تسهم فى تغطية الطلب الكبير فى السوق وتحقيق توازن فى الأسعار .

وتابع « كما يسهم ذلك فى تحفيز عدد أكبر من مالكى السيولة على شراء عقارات وتأجيرها لتحقيق عوائد استثمارية جاذبة بما يدفع بتنشيط السوق ورفع معدلات التنمية والتطوير « .

وأشار المهندس علاء فكرى الى طرحه مقترح فى وقت سابق لدفع السوق وتنشيط الايجار وهو أن تقوم الدولة بالزام الشركات العقارية بتسليم الوحدات كاملة التشطيب بما يضمن سرعة اشغال الوحدات او قيام ملاكها بتأجيرها .

وطالب المهندس علاء فكرى إما بالغاء الاعفاء الممنوح من الضريبة العقارية للوحدات الغير مشطبة المغلقة خاصة لمن يمتلك أكثر من وحدة بما يسهم فى الزام ملاك تلك الوحدات بتشطيبها والاستفادة من ملايين الوحدات التى تعد مخزوناً راكداً لايحقق جدوى استثمارية او مجتمعية بل واهدر استثمارات بالمليارات انفقتها الدولة فى مشروعات البنية الاساسية والخدمات لتحقيق تنمية بالمدن الجديدة .

طرح «سكن لكل المصريين 9» تحت الدراسة

أكدت منى عبدالحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن وحدة الرصد والمتابعة بالصندوق رصدت مؤخرًا تداول أخبار ومواد إعلامية متعددة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تفيد بفتح باب الحجز لوحدات سكنية للمواطنين منخفضى الدخل ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين».

وفى هذا السياق، أوضحت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن ما يتم تداوله غير دقيق، مشيرة إلى أن الصندوق يعتزم بالفعل طرح إعلان جديد «سكن لكل المصريين ٩» خلال عام ٢٠٢٦، إلا أنه لم يتم حتى الآن تحديد الموعد النهائى للطرح أو وضع الاشتراطات الخاصة به.

وأضافت أن الصندوق يلتزم بنهج ثابت يتمثل فى طرح إعلان كل عام، بما يتيح الفرصة أمام المواطنين للاستفادة من المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» والحصول على وحدة سكنية مناسبة.

وأشارت إلى أن تحديد موعد الطرح يتم وفق أساليب علمية حيث يتم إجراء دراسة لاختيار التوقيت الأنسب للإعلان عن الطرح الجديد، موضحة أنه يجرى حاليًا دراسة مختلف عناصر المشروع، بما يشمل تكلفة تنفيذ الوحدات، تمهيدًا لتحديد أسعار البيع والاشتراطات المالية، ومن بينها قيمة الدعم النقدي، على أن يتم الإعلان عن موعد الطرح والتفاصيل كاملة فور الانتهاء من تلك الدراسات.

وناشدت منى عبدالحميد، المواطنين بالاعتماد على القنوات الرسمية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، لمتابعة الأخبار الصحيحة والدقيقة بشأن الطروحات المختلفة الخاصة بالصندوق، وذلك للحد من انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة.

لا تشارك بياناتك السرية مهما كانت الأسباب..

النصب الإلكترونى عدو التحول الرقمى

تصميم برامج دراسية تقنية لربط المقررات الدراسية باحتياجات سوق العمل

كتبت: سهر سامح

فى الوقت الذى تتسارع فيه خطوات التحول الرقمى فى مصر، وتتوسع الخدمات الإلكترونية لتشمل المعاملات البنكية والدفع عبر الهاتف والتجارة الإلكترونية، يواجه المستخدمون تحديًا متزايدًا يتمثل فى جرائم النصب والاحتيال الإلكتروني.

هذه الجرائم لم تعد حوادث فردية، بل أصبحت ظاهرة مقلقة تستهدف شريحة واسعة من المواطنين، مستغلة ضعف الوعى أحيانًا وثقة المستخدمين الزائدة أحيانًا أخرى.

خلال الفترة الأخيرة، سجلت جهات رسمية مثل الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات والبنك المركزى المصرى ارتفاعًا فى شكاوى الاحتيال، خاصة تلك المتعلقة بسرقة البيانات البنكية أو الاستيلاء على الأموال عبر وسائل خداع متطورة. ويعتمد المحتالون بشكل أساسى على ما يُعرف بـ«الهندسة الاجتماعية»، حيث لا يحتاجون إلى اختراق الأنظمة بقدر ما يعتمدون على خداع المستخدم نفسه للحصول على معلوماته السرية.

ويؤكد خبراء فى مجال التكنولوجيا والاتصالات أن نقطة الضعف الأساسية ليست فى الأنظمة، بل فى سلوك المستخدم. وفى هذا السياق، يوضح أحد المتخصصين فى أمن المعلومات أن غالبية عمليات الاحتيال تنجح بسبب مشاركة الضحية لبيانات حساسة مثل أرقام البطاقات البنكية أو رموز التحقق المؤقتة (OTP)، رغم التحذيرات المتكررة من الجهات الرسمية.

ويضيف أن المحتالين يتقنون انتحال صفة موظفى البنوك أو شركات الاتصالات، ويستخدمون أساليب إقناع مدروسة تدفع الضحية للتصرف بسرعة دون تفكير.

هذا النمط من الجرائم لم يعد نظريًا، بل انعكس فى وقائع حقيقية شهدها الشارع المصري. فقد تعرض أحد العملاء فى القاهرة لعملية احتيال بعد تلقيه مكالمة من شخص ادعى أنه موظف بالبنك، وطلب منه تأكيد بياناته البنكية بدعوى تحديث النظام، لينتهى الأمر بسحب عشرات الآلاف من الجنيهات من حسابه.

وفى واقعة أخرى، فقد مستخدم رصيده فى محفظة إلكترونية بعد الضغط على رابط وصل إليه عبر رسالة نصية بدعوى استلام جائزة، ليتبين لاحقًا أنه موقع مزيف صُمم خصيصًا لسرقة البيانات.

وأعلنت وزارة الداخلية فى أكثر من بيان عن ضبط تشكيلات عصابية متخصصة فى هذا النوع من الجرائم، تعتمد على مكالمات عشوائية تستهدف المواطنين.

أمام هذا التهديد، تتحمل شركات الاتصالات دورًا محوريًا فى حماية العملاء، ليس فقط من خلال البنية التحتية، ولكن أيضًا عبر التوعية.

فقد بدأت هذه الشركات فى إرسال رسائل تحذيرية دورية للمستخدمين، تؤكد على عدم مشاركة أى بيانات سرية، كما تعمل على رصد الأرقام المشبوهة وحظرها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كذلك توفر بعض الشركات قنوات للإبلاغ عن محاولات الاحتيال، فى خطوة تهدف إلى تقليل انتشار هذه الجرائم.

وعلى الجانب الآخر، تبذل الحكومة جهودًا متزايدة لتعزيز الأمن السيبراني، حيث يضع البنك المركزى قواعد صارمة لحماية بيانات العملاء، ويلزم البنوك باتباع أعلى معايير الأمان.

ويعمل الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات على تنظيم السوق وإطلاق حملات توعوية، بينما تتولى وزارة الداخلية ملاحقة مرتكبى هذه الجرائم عبر إدارات متخصصة.

ويأتى ذلك فى إطار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الذى يهدف إلى ردع هذه الممارسات وحماية المستخدمين.

ورغم هذه الجهود، يبقى وعى المستخدم هو العامل الحاسم. فالمحتال لا يمكنه الوصول إلى حسابك دون تعاون غير مباشر منك، حتى وإن كان هذا التعاون نتيجة خداع، لذلك يشدد الخبراء على ضرورة عدم مشاركة أى رمز تحقق (OTP) أو بيانات بنكية تحت أى ظرف، وعدم التفاعل مع الروابط مجهولة المصدر، بالإضافة إلى التأكد من هوية أى جهة تتواصل معك قبل تقديم أى معلومات.

ولا يقتصر الاحتيال على الجانب المالى المباشر، بل يمتد أيضًا إلى النصب التجارى فى ظل انتشار التجارة الإلكترونية.

فقد ظهرت العديد من الصفحات والمواقع الوهمية التى تعرض منتجات بأسعار مغرية لجذب الضحايا، قبل أن تختفى بعد الحصول على الأموال. كما يواجه بعض المستهلكين مشكلة استلام منتجات غير مطابقة للمواصفات، دون وجود وسيلة واضحة للاسترجاع أو الشكوى.

وينصح المتخصصون بضرورة التعامل مع منصات موثوقة فقط، والاطلاع على تقييمات المستخدمين قبل الشراء، وتجنب الدفع المسبق فى الحالات غير المضمونة، مع الاحتفاظ بكافة تفاصيل المعاملة كإجراء احترازي. كما أن وجود سياسة استرجاع واضحة يعد مؤشرًا مهمًا على مصداقية أى منصة إلكترونية.

ويظل التحول الرقمى سلاحًا ذا حدين؛ فهو يفتح آفاقًا واسعة للتطور وتحسين الخدمات، لكنه فى الوقت نفسه يخلق بيئة جديدة تستغلها شبكات الاحتيال.

لأول مرة بمصر وشمال أفريقيا..

«أورنج مصر» و«الجامعة الأمريكية بالقاهرة» تستضيفان «هاكاثون هارفارد»

كتب: أسامة محمد

أعلنت أورنج مصر عن شراكتها الاستراتيجية مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة لاستضافة النسخة السابعة من هاكاثون «مختبر هارفارد لابتكار النظم الصحية» (HSIL)، التابع لكلية الصحة العامة بجامعة هارفارد، فى سابقة تُعد الأولى من نوعها فى مصر وشمال أفريقيا.

وتعكس استضافة هذا الحدث العالمى الثقة الدولية المتزايدة فى قدرات مصر وشبابها، كما تؤكد المكانة المتنامية التى تحتلها مصر بوصفها مركزًا إقليميًا واعدًا للابتكار التكنولوجى فى مجال الصحة الرقمية.

وشكّل الهاكاثون منصة لربط الكفاءات المحلية بإحدى أبرز المبادرات العالمية المعنية بتطوير حلول مبتكرة للنظم الصحية بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

وأكد المهندس محمد شبل، نائب الرئيس التنفيذى لقطاع الأعمال فى أورنج مصر ، أن هذا الحدث يُعد خطوة استراتيجية تعكس قوة البنية التحتية الرقمية للدولة المصرية وقدرتها على احتضان المبادرات التكنولوجية العالمية واستقطاب الشركة لمنصة عالمية بحجم مختبر هارفارد للابتكار (HSIL) إلى مصر يمثل إنجازاً استثنائياً يعكس قوة البنية الرقمية المتطورة للدولة المصرية، ويؤكد ريادة أورنج فى تمكين المؤسسات والأفراد بأحدث الأدوات الرقمية لتعزيز تنافسية مصر التكنولوجية ودفع جهود رقمنة القطاعات الحيوية وفق أعلى المعايير العالمية.

مثّلت استضافة الهاكاثون امتدادًا للدور المتنامى الذى تضطلع به أورنج مصر فى دعم مسارات التحول الرقمى فى القطاع الصحي، من خلال تبنّى مبادرات الابتكار وريادة الأعمال فى المجالات التكنولوجية المتقدمة، وفى مقدمتها الذكاء الاصطناعي، إلى جانب توفير بيئة داعمة تُمكّن المشاركين من تطوير حلول عملية قابلة للتطبيق، بما يسهم فى الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتعزيز كفاءة المنظومة الصحية.

وتؤمن أورنج مصر بالاستثمار فى الموارد البشرية والذى يُعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ينعكس فى التزامها المستمر بتمكين الشباب، وفتح آفاق جديدة أمامهم لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تُسهم فى تحسين جودة الحياة، وتواكب توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد رقمى تنافسى قائم على المعرفة والابتكار.

اكتسبت هذه النسخة من الهاكاثون أهمية خاصة، لما وفرته من مساحة عملية لتطوير حلول تسهم فى تحسين جودة الخدمات الصحية، وتعزيز دقة التشخيص المبكر، وتيسير الوصول إلى الرعاية الطبية، فضلًا عن تحسين تجربة المرضى ودعم الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسات الصحية.

وتتسق هذه الجهود مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز جودة الحياة، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ودعم التحول الرقمى فى القطاعات الحيوية، من خلال إتاحة خدمات صحية مستدامة وعالية الجودة مدعومة بأحدث التقنيات الرقمية.

انعقد الهاكاثون تحت شعار: «الاستثمار فى الذكاء الاصطناعى لبناء منظومات صحية ذات قيمة مضافة»، وشهد مشاركة أكثر من ٥٠٠٠ متقدم من أكثر من ٣٠ دولة، عملوا من خلال ٤٠ مركز ابتكار عالمى على تطوير ما يزيد على ٢٥٠ حلًا تقنيًا مبتكرًا فى مجالات الصحة الرقمية.

ولم يقتصر الهاكاثون على كونه منصة تنافسية فحسب، بل قدّم منظومة متكاملة شملت التدريب المتخصص، والإرشاد الأكاديمي، والتوجيه العملي، ومراحل الاحتضان، بما يعزز فرص تحويل الأفكار الواعدة إلى نماذج قابلة للتوسع والتطبيق الفعلي.

وأكدت أورنج مصر أن هذه المبادرة تأتى فى إطار رؤيتها المستقبلية للإسهام فى بناء منظومة ابتكار مستدامة، وتعزيز الشراكات المؤثرة، ودعم الحلول التكنولوجية التى تستجيب لأولويات التنمية وتواكب التحولات المستقبلية فى القطاعات الحيوية.

«أوبو» تطلق هاتف Find N6 القابل للطى بسعر 150 ألف جنيه

أعلنت شركة OPPO عن إطلاق هاتفها الجديد Find N٦ فى السوق المصرى باعتباره أحدث هواتفها الرائدة القابلة للطي. ويقدم هاتف Find N٦ لأول مرة عالميا تقنية Zero-Feel Crease التى تهدف إلى التخلص من آثار الطى داخل الشاشة لتوفير تجربة مشاهدة أكثر انسيابية، إذ اعتمدت الشركة على تطوير مفصلة Titanium Flexion من الجيل الثاني، والتى تم تصنيعها باستخدام تقنيات متقدمة من بينها الطباعة السائلة ثلاثية الأبعاد والمسح بالليزر عالى الدقة لاكتشاف أدق العيوب ومعالجتها.

تم دعم الشاشة بزجاج Auto-Smoothing Flex Glass الذى يساعد على استعادة شكل الشاشة بنسبة تقارب ١٠٠٪ مع تحسين مقاومة التشوه بنسبة كبيرة، إلى جانب تقليل آثار الطى بنسبة تصل إلى ٨٢٪ مقارنة بالإصدارات السابقة، مع حصول الهاتف على اعتماد TÜV Rheinland الذى يؤكد قدرته على تحمل مئات الآلاف من عمليات الطى دون فقدان الجودة.

يأتى Find N٦ بتصميم فائق النحافة يجعله واحدا من أنحف الهواتف القابلة للطى بتصميم يشبه الكتاب، مع سهولة فى الحمل والاستخدام اليومي، حيث يجمع بين تجربة الشاشة الكبيرة وسهولة الهواتف التقليدية.

ويضم الهاتف شاشتين، الأولى خارجية بقياس ٦,٦٢ بوصة بحواف فائقة النحافة، والثانية داخلية كبيرة بقياس ٨,١٢ بوصة، مع سطوع يصل إلى ١٨٠٠ شمعة لضمان وضوح الرؤية تحت الإضاءة القوية، إضافة إلى دعم تقنيات تخفيف إجهاد العين مثل التعتيم عالى التردد.

ويتوفر الهاتف بلونين هما التيتانيوم الكلاسيكى العميق والبرتقالى النابض بالحياة مع لمسات تصميمية من سبائك التيتانيوم، إضافة إلى درجات حماية عالية ضد الماء والغبار بمعايير IP متعددة، بما يجعله مناسبا للاستخدام فى ظروف مختلفة.

يعتمد Find N٦ على ميزة Free-Flow Window التى تتيح للمستخدم تشغيل حتى أربعة تطبيقات فى وقت واحد داخل الشاشة الداخلية مع إمكانية التحكم الكامل فى أحجام النوافذ وتوزيعها، بما يعزز تجربة تعدد المهام بشكل كبير.

ويتكامل الهاتف مع واجهة Boundless View التى تسهل التنقل بين المهام، ويعمل بنظام ColorOS ١٦ الذى تم تطويره خصيصا للأجهزة القابلة للطى مع دعم ميزات الذكاء الاصطناعى مثل المساحة الذهنية AI Mind Space وتسجيل الذكاء الاصطناعى وتحسين تجربة الصور المتحركة.

يعمل الهاتف بمعالج Snapdragon® ٨ Elite Gen ٥ Mobile Platform مع بطارية كبيرة بسعة ٦٠٠٠ مللى أمبير تعتمد على تقنية السيليكون-كربون، ما يمنح أداء عاليا فى الألعاب وتعدد المهام، بينما يدعم الهاتف الشحن السريع بقدرة ٨٠ واط والشحن اللاسلكى بقدرة ٥٠ واط.

ويقدم الهاتف نظام كاميرا Hasselblad Master Camera System الذى يضم كاميرا رئيسية بدقة ٢٠٠ ميجابكسل، وكاميرا واسعة بدقة ٥٠ ميجابكسل، وكاميرا تقريب بيريسكوب بدقة ٥٠ ميجابكسل، إلى جانب كاميرا مخصصة لتوازن الألوان بدقة عالية، مع دعم تصوير احترافى للبورتريه ووضع XPAN السينمائي.

ويدعم الهاتف تصوير فيديو بدقة تصل إلى ٤K بمعدل ١٢٠ إطارا فى الثانية مع Dolby Vision، إلى جانب وضعيات احترافية لمعالجة الألوان تناسب صناع المحتوى.

سيتم طرح الهاتف فى السوق المصرى اعتبارا من ١٦ أبريل ٢٠٢٦ بسعر ١٤٩,٩٩٩ جنيه مصري، عبر متاجر OPPO الرسمية وعدد من الفروع.

وسط إشادة من وزير الاتصالات..

Oracle تؤهل 150 ألف شاب لسوق العمل الرقمى

كتب: أسامة محمد

استقبل المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المهندس وليد أحمد نائب رئيس أعمال تطبيقات أوراكل (Oracle) السحابية لقطاع السوق المتوسطة فى منطقة أوروبا الشرقية والوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا (ECEMEA) بشركة أوراكل العالمية والمدير الاقليمى للشركة فى مصر، والمهندس تامر جمال مدير قطاع التكنولوجيا فى شركة أوراكل مصر.

تناول اللقاء خطط الشركة لتعزيز التعاون فى مجالات التحول الرقمى وبناء القدرات الرقمية فى مصر.

كما شهد اللقاء استعراض أبرز مشروعات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مجال التحول الرقمى والتى يتم تنفيذها بالتعاون مع مختلف قطاعات الدولة ، فضلًا عن مبادرات الوزارة لبناء القدرات الرقمية الموجهة للشباب فى مختلف التخصصات التكنولوجية، لا سيما البرامج المعنية بالتأهيل من أجل التوظيف، وإكساب الشباب المهارات المطلوبة لسوق العمل.

وتم كذلك استعراض مبادرة الشركة التى يتم تنفيذها حاليا لتوفير منح تدريبية لعدد ١٥٠ ألف شاب مصرى على أحدث تقنيات الحوسبة السحابية ، بما يسهم فى إعداد كوادر رقمية مؤهلة تدعم احتياجات سوق العمل المحلى والعالمي.

وأكد المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حرص الوزارة على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تحفز المستثمرين على التوسع فى حجم أعمالهم فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ موضحا أن الوزارة تعمل على التوسع فى إنشاء مراكز البيانات، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمى لصناعة البيانات.

وكذلك تشجيع الاستثمار فى التكنولوجيات المتقدمة، وفى مقدمتها الحوسبة السحابية، بما يسهم فى تسريع وتيرة التحول الرقمي، ودعم تقديم خدمات رقمية متطورة تلبى احتياجات مختلف قطاعات الدولة.

وأشاد المهندس رأفت هندى بجهود شركة Oracle فى توفير تدريب متخصص للشباب فى التقنيات الحديثة بما يتماشى مع استراتيجية الوزارة لبناء القدرات الرقمية، وحرصها على تأهيل الشباب فى التكنولوجيات المتقدمة، بما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل المحلى والعالمي؛ مؤكدا استعداد الوزارة لدعم جهود الشركة فى تنفيذ هذه المبادرة، على النحو الذى يسهم فى تعظيم أثرها وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

وأكد المهندس وليد أحمد التزام الشركة بدعم نمو الاقتصاد الرقمى فى مصر من خلال تقديم أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعى والحوسبة السحابية. وأضاف: "مع إطلاق مبادرتنا التدريبية لـ ١٥٠ ألف مصرى فى أحدث تقنيات الحوسبة السحابية، فإننا نساهم أيضاً فى بناء قاعدة مواهب محلية قوية من شأنها تسريع تبنى المؤسسات المصرية لأحدث التقنيات الرقمية."

وتم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل لبحث إمكانية التعاون مع الشركة فى مجالات التحول الرقمى وبناء القدرات والحوسبة السحابية.

حضر الاجتماع المهندس محمود بدوى مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التحول الرقمي، والدكتورة هبة صالح رئيس معهد تكنولوجيا المعلومات، والمهندس سعد رشدى رئيس الادارة المركزية للموارد والمساعدات الفنية والمشرف على الإدارة المركزية للمشروعات التكنولوجية والتعهيد بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعدد من قيادات الوزارة.

رئيس الطائفة الإنجيلية لـ«البورصجية»:

الكنيسة شريك وطنى فى الحفاظ على موارد الدولة

قريبًا.. صدور مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين

اجري الحوار: رضا عزت

كشف الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية فى مصر، رؤيته وتحليله لعدد من القضايا المجتمعية والكنسية ذات الأهمية، ونقل فى حوار مع «البورصجية» خبرته فى العمل العام والتنمية المجتمعية.

وتحدث زكى عن مبادرة «ازرع» التى تدعم أكثر من ٦٠٠ ألف مزارع، مؤكدًا أن الحفاظ على موارد الوطن يمثل مسؤولية أخلاقية وإنسانية، وأن ترشيد استهلاك الطاقة يُعد التزامًا وطنيًا يعكس وعى المصريين، كما شدد على أن خطاب الكراهية يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم المجتمعى والقيم الإنسانية، لافتًا إلى أهمية توفير مساحة آمنة للشباب تتيح لهم الحوار والتعبير دون خوف أو إقصاء.

**** كيف تنظر إلى قرارات الحكومة بشأن ترشيد استهلاك الطاقة؟**

نؤكد دعمنا الكامل لجهود الدولة فى ترشيد استهلاك الطاقة، وقد وجهنا جميع كنائس الطائفة الإنجيلية فى مختلف المحافظات إلى الالتزام بهذه السياسات. فالحفاظ على موارد الوطن مسؤولية أخلاقية وإنسانية، وترشيد الطاقة لم يعُد خيارًا بل التزام وطنى يعكس وعى المصريين، خاصة فى ظل التحديات الحالية.

**** كيف ترون دور الكنيسة فى دعم هذه السياسات؟**

الكنيسة شريك وطني، ودورها لا يقتصر على الجانب الروحى فقط، بل يمتد إلى تعزيز السلوك المجتمعى المسؤول. لذلك نعمل على نشر ثقافة الوعى بالموارد وتشجيع الممارسات التى تضمن استمرار الخدمات دون إسراف، انطلاقًا من قيم المحبة والمسؤولية.

ماذا عن مبادرة «ازرع» التى تتبناها الهيئة؟

مبادرة «ازرع» تمثل أحد أهم مشاريعنا التنموية، وقد نجحت فى دعم أكثر من ٦٠٠ ألف مزارع فى ١٦ محافظة. ونسعى من خلالها إلى تعزيز الأمن الغذائى وتحسين جودة الحياة فى الريف المصري، بما ينعكس على التنمية المستدامة.

دعم أكثر من 600 ألف مزارع فى 16 محافظة ضمن «مبادرة ازرع»

**** كيف تقيمون تجربة العمل مع التحالف الوطنى للعمل الأهلي؟**

التكريم الذى حصلت عليه الهيئة ضمن مبادرة «أثر الخير» يعكس أهمية العمل المشترك بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، فقد أسهمنا فى تقديم خدمات غذائية وتنموية للملايين المواطنين، إلى جانب برامج التمكين الاقتصادى والمبادرات البيئية.

**** كيف ترون دور المجتمع المدنى فى التنمية؟**

المجتمع المدنى شريك أساسى فى التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون تكامل بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية. هذا التكامل يخلق أثرًا مستدامًا خاصة فى مجالات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي.

**** ما تقييمكم لخطورة خطاب الكراهية فى المجتمع؟**

خطاب الكراهية يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم المجتمعي، ولذلك أطلقنا مبادرات بالتعاون مع مؤسسات دينية وحقوقية مثل وزارة الأوقاف ودار الإفتاء والكنيسة القبطية والمجلس القومى لحقوق الإنسان، بهدف صياغة رؤية متوازنة تحمى المجتمع وتعزز حرية التعبير فى الوقت نفسه.

**** إلى أين وصل مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين؟**

المشروع وصل إلى صيغة توافقية بعد سنوات من الحوار بين الكنائس المصرية، وتم تقديمه للجهات المختصة، ونتوقع صدوره قريبًا، لما له من أهمية فى تحقيق الاستقرار الأسرى واحترام الخصوصية الدينية.

**** كيف ترون دور الشباب فى المرحلة الحالية؟**

الشباب بحاجة إلى مساحة آمنة للحوار والتعبير دون خوف أو إقصاء، فهم طاقة المجتمع الحقيقية، وتمكينهم فكريًا ومجتمعيًا هو أحد أهم ضمانات المستقبل.

**** كيف تختصرون رؤيتكم للمجتمع فى هذه المرحلة؟**

الحفاظ على موارد الوطن مسؤولية أخلاقية، وترشيد الطاقة التزام وطني، ومواجهة خطاب الكراهية ضرورة، والتنمية الحقيقية تقوم على شراكة المجتمع المدنى والدولة والقطاع الخاص.

وفى الختام، أكد الدكتور القس أندريه زكي، أن التجربة المصرية فى العمل الأهلى والتنمية تمثل نموذجًا مهمًا للتكامل المجتمعي، مشددًا على أن بناء الإنسان يظل هو الأساس الحقيقى لأى نهضة مستدامة.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
NO.393
2026-4-19
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

أهدر نصف مليار يورو..

«سلوت» يكتب نهاية الأرقام القياسية لـ«مو صلاح»

كتب- عادل حسن

تأكد خروج ليفربول بموسم صفرى مخيب بعد الإقصاء من دورى أبطال أوروبا على يد باريس سان جيرمان، ما يفتح الملف الأسود للمدرب الهولندى آرنى سلوت بداية من إدارة الصفقات والراحلين عن الفريق حتى استبعاده المتكرر للمصرى محمد صلاح فى محاولة لجعله كبش الفداء لموسم فاشل غير معتاد للفريق الإنجليزي

ففى الصيف الماضي، تعاقد ليفربول، الذى كان متوجًا بلقب الدورى الإنجليزى حينها، مع ترسانة نجوم، لتعزيز صفوفه، والمنافسة بقوة على اللقب مرة أخرى.

وتعاقد ليفربول بناء على تعليمات سلوت مع لاعبين أمثال ألكسندر إيزاك، وفلوريان فيرتز، وهوجو إيكيتيكي، وغيرهم انضموا إلى ليفربول بنحو نصف مليار يورو (٤٨٢,٩٠ مليون يورو حسب ترانسفير ماركت).

لكن هؤلاء النجوم لم يقدموا الإضافة المتوقعة، فيما انطفأ بريقهم، ولو عاد بهم الزمن لن يقدموا على هذه الخطوة فى وجود مدرب فقير فنيا مثل الهولندي.

ويبدو أن النجم المصرى محمد صلاح كان الضحية الأكبر للمدرب سلوت الذى تسبب بشكل مباشر فى ابتعاده عن مستواه المعهود وتراجع أرقامه التهديفية على الرغم من تمكن النجم المصرى من التألق فى العديد من المباريات ونجح فى المساهمة فى ٢٠ هدف هذا الموسم ليواصل تحطيم الأرقام القياسية رغم أخطاء المدرب الهولندى الكارثية.

صلاح، أعلن مارس الماضى رحيله فى نهاية الموسم، وبدون شك مستوى صلاح تراجع ليصل إلى مستوى غير مسبوق فى مسيرته مع ليفربول، لكنه يأتى أيضا فى ظروف غير مسبوقة.

فلم يسبق أن جلس صلاح على مقاعد البدلاء فى معظم المباريات، حيث لم يعد مكانه مضمونا، وربما يكون ذلك عاملا نفسيا مؤثرا على أداء نجم وصل إلى مكانة عالمية مرموقة، لم يصل إليها لاعب من ليفربول منذ فترة طويلة.

أمام هذه المعطيات، سيكون المدرب هو العنصر الحاسم عند اختيار صلاح لفريقه الجديد، حيث سيحاول المصرى اللعب تحت قيادة مدرب يعرف كيف يتعامل مع النجوم من أجل استعادة ولو جزء من مستواه.

وإذا حدث ذلك، سيعض ليفربول أصابع الندم على خطأ سلوت الجديد، وعلى الأرجح لن يكون الهولندى وقتها موجودا على مقاعد البدلاء.

ويحتل ليفربول المركز الخامس فى الدورى الإنجليزي، ولم يتبق أمام فريق سلوت فى الأسابيع المقبلة سوى القتال لضمان العودة إلى دورى أبطال أوروبا فى الموسم المقبل.

الجمهور ظل إلى جانب صلاح رغم محاولات سلوت جعله كبش الفداء، فقد ودعه الجمهور بحرارة كبيرة فى مباراته الأخيرة مع الفريق الإنجليزى فى دورى أبطال أوروبا، فرغم الخسارة من باريس سان جيرمان، لكن صلاح حظى بوداع استثنائى فى ليلة وُصفت بأنها الأكثر تأثيرا لواحد من أفضل من ارتدوا القميص الأحمر فى العصر الحديث.

وشن الجمهور هجوما حادا على المدرب سلوت الذى أبقى صلاح على مقاعد البدلاء ولم يدفع به بصورة أساسية وأضطر لاشراكه بعد إصابة اللاعب ايكيتيكي، وبعد نزول صلاح تحول أداء ليفربول المتواضع إلى مستوى هجومى عالمي، مما عكس قدرات صلاح كبيرة وفشل سلوت فى استغلال تلك القدرات وعجزه على خلق التجانس بين أفراد الفريق مما تسبب فى خروج ليفربول من دورى الأبطال وفشله فى تحقيق أى بطولة هذا الموسم على عكس ما اعتاد الريدز فى السنوات السابقة.